النظام السياسى الإريترى
التحديات الداخلية
والمواقف من العروبة والعرب

أحمد على سالم*

مقدمـة

إريتريا هى أحدث الدول الإفريقية استقلالاً. فبعد ثلاثين عامًا من الكفاح المسلح ضد الاستعمار الإثيوبى تمكن الثوار الإريتريون من تحرير كل الأراضى الإريترية فى مايو عام ١٩٩١. إلا أن إريتريا حصلت رسميًا على استقلالها فى مايو عام ١٩٩٣، بعد استفتاء عام بشأن الاستقلال أجرى فى إبريل ١٩٩٣ وأشرفت عليه الأمم المتحدة. وبلغت نسبة المؤيدين للاستقلال إلى جملة الإريتريين الذين أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء هى ٩٩,٨٪ .

وإريتريا أيضًا هى الدولة الإفريقية الوحيدة التى تحررت من استعمار دولة إفريقية أخرى. فقد خضعت إريتريا للاستعمار الإيطالى (١٨٧٠- ١٩٤١) ثم للإدارة العسكرية البريطانية بعد هزيمة إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية

---

* باحث - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة .

(مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٧ ، يوليو/ تموز ١٩٩٧ . - ص ص ٢٥٥ - ٣٢٣) .

(٤١- ١٩٥٢) . ثم دخلت إريتريا فى اتحاد فيدرالى مع جارتها القوية إثيوبيا تحت الحكم الإمبراطورى بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة . إلا أن ذلك الاتحاد ما لبث أن انحل عام ١٩٦٢ حين قرر الإمبراطور هيلا سيلاسى تحويل إريتريا إلى المقاطعة الرابعة عشرة فى إثيوبيا ، الأمر الذى أطلق شرارة الكفاح المسلح من جانب الإريتريين لتحرير بلادهم .

وتنبع أهمية دراسة التحديات الداخلية التى تواجه النظام السياسى الإريترى من عدة اعتبارات : منها حداثة الدولة والنظام السياسى معًا ، وبداية مرحلة بناء الدولة الإريترية بعد أكثر من خمسين تجربة إفريقية فى هذا الشأن ، والأثر المحتمل لهذه التحديات على الاستقرار والتنمية فى إريتريا والقرن الإفريقى ، فضلًا عن الأهمية الاستراتيجية والثقافية لإرتيريا بالنسبة للوطن العربى .

كما تنبع أهمية دراسة الهوية العربية فى إريتريا ومواقف النظام الحاكم منها وعلاقاته مع الدول العربية من عدة اعتبارات أيضًا : منها البعد الثقافى ، فإريتريا هى أكثر الدول غير العربية - بحكم عدم انتمائها إلى الجامعة العربية - التى يحمل مجتمعها سمات وخصائص الثقافة العربية . ومنها البعد الاستراتيجى ، إذ تقع إريتريا جغرافيًا فى المنطقة العربية وتجاور ثلاث دول عربية وتشرف بسواحلها الطويلة وجزرها الكثيرة على منطقة هامة فى جنوب البحر الأحمر ومدخل مضيق باب المندب . ومنها البعد التاريخى ، فقد انفردت الدول العربية تقريبًا طوال ثلاثين عامًا بدعم الثورة الإريترية حتى تحقق التحرير ثم الاستقلال .ومنها البعد السياسى ، فرغم بعض التوتر فى العلاقات الإرتيرية - العربية حاليًا فإنه لا تزال هناك فرص يمكن استثمارها وتنميتها لإقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع النظام السياسى

الإريترى ، أو على الأقل إعاقة محاولات قوى ودول أجنبية من استغلال هذا النظام الجديد ضد العروبة والعرب .

وتنقسم الدراسة إلى مبحثين ، ينقسم الأول منهما إلى ثلاثة مطالب يعقبها خاتمة . ويتناول المطلب الأول التحديات المتعلقة بالجهود المبذولة لتحقيق وتدعيم الاندماج الوطنى بين شتى الجماعات والفئات الاجتماعية فى إريتريا . أما المطلب الثانى فيتناول التحديات السياسية المتعلقة بقضايا الدستور ونظام الحكم والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والشرعية والتحول الديمقراطى . ويتناول المطلب الثالث التحديات الاجتماعية والاقتصادية خاصة الناجمة عن فترة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال . ونحاول فى خاتمة المبحث الأول أن نستشرف مستقبل النظام السياسى الإريترى فيما يتعلق بقدرته على مواجهة هذه التحديات والاستجابة الصحيحة لها .

أما فيما يتعلق بالمبحث الثانى ، فهو يتناول مواقف النظام السياسى الإريترى من العروبة وعلاقاته مع الدول العربية ، وينقسم إلى مطلبين يعقبهما خاتمة . ويتناول المطلب الأول الهوية العربية فى إريتريا من حيث عناصرها الأساسية وموقف نظام الحكم الحالى منها ، مع إشارة خاصة إلى موقفه من انضمام إريتريا للجامعة العربية . أما المطلب الثانى فيتناول العلاقات الإريترية العربية سواء خلال فترة الكفاح الوطنى الإرتيرى أو بعد استقلال إريتريا . ونحاول فى خاتمة المبحث الثانى أن نستشرف مستقبل العروبة فى إريتريا ومستقبل العلاقات الإريترية – العربية وكيفية تدعيمها وتوثيقها .

المبحث الأول : التحديات الداخلية

المطلب الأول : الاندماج الوطنى

تتنوع الجماعات والفئات الاجتماعية المكونة للشعب الإريترى ، فالإريتريون ينقسمون على أسس عرقية ولغوية ودينية وإقليمية واقتصادية ، فضلاً عن الانقسامات الجنسية والجيلية . وعند الحديث عن هذه التركيبة السكانية المتنوعة يجب الإشارة إلى غياب أى إحصاء رسمى دقيق فى هذا الصدد . بل إن عدد الإريتريين ذاته محل خلاف وجدل . فوفقًا لإحصاء السكان الوحيد الذى أجرته إثيوبيا عام ١٩٨٤ كان عدد سكان إريتريا نحو ٢,٧ مليون نسمة ، إلا أن الكفاح المسلح أدى إلى هجرة جماعية واسعة النطاق . بالنظر إلى أن عدد المسجلين للتصويت فى استفتاء عام ١٩٩٣ قد بلغ ١,٢ مليون نسمة ، منهم ٨٦٠ ألفًا داخل إريتريا ، فإن البعض يقدر عدد السكان الذين يعيشون حاليًا فى إريتريا بنحو ٢ مليون نسمة[١] ، بينما يقدر آخرون إجمالى عدد الإريتريين بنحو ٣,٥ مليون نسمة منهم ٧٥٠ ألفًا من اللاجئين بالخارج[٢] .

وعلى أية حال فإن الإريتريين يتنوعون - أو « ينقسمون » بحسب رؤية بعض الدارسين - عرقيًا بين كل من التيجراى (٥٠٪ من مجموع السكان) والتيجرى وكوناما (٤٠٪) والعفر (٤٪) والساهو (٣٪) وأعراق أخرى[٣] . وعلى المستوى اللغوى ، يتحدث نحو ٤٨٪ من جملة السكان اللغة التيجرانية ، ويتحدث ٣١٪ منهم اللغة التيجرية ، وتوجد سبع لغات محلية أخرى . أما

اللغة العربية فيتحدث بها سكان المنطقة الساحلية والمنطقة الحدودية مع السودان كلغة تفاهم مشترك. واللغة الإنجليزية هى لغة التعليم فى المدارس الثانوية[٤] وتنص مسودة الدستور الإريترى على المساواة بين جميع اللغات فى إريتريا، ولا تحدد لغة رسمية للدولة[٥].

وعلى المستوى الدينى، ينقسم الإريتريون بالتساوى تقريبًا بين مسلمين ومسيحيين. وينتمى معظم الإريتريين المسيحيين إلى الكنيسة الأرثوذكسية، برغم وجود بعض البروتستانت والكاثوليك وكذلك بعض الذين لديهم معتقدات تقليدية[٦].

وعلى المستوى الإقليمى، تنقسم إريتريا جغرافيًا إلى ثلاث مناطق: هضبة الأراضى المرتفعة التى تمتد من الشمال إلى الجنوب فى وسط إريتريا، والأراضى الغربية المنخفضة، والمنطقة الساحلية على البحر الأحمر. ويقطن معظم الإريتريين هضبة الأراضى المرتفعة[٧]. وتبلغ نسبة السكان الحضر نحو ٢٠٪ من جملة السكان، وهم يسكنون مدن أسمرا (العاصمة) وعصب وكيرن ومصوع ومدن صغيرة أخرى[٨].

وعلى المستوى الاقتصادى تتنوع أنماط الإنتاج بين الإريتريين. وتشير بعض التقديرات الحديثة إلى أن ٦٠٪ من الإريتريين يمارسون الزراعة المستقرة، و ٣٥٪ منهم يمارسون مزيجًا من الزراعة والرعى، و ٥٪ منهم لا يمارسون سوى حرفة الرعى[٩]. وتهمل هذه التقديرات عددًا ليس بالقليل من السكان يمارس أنشطة اقتصادية أخرى، مثل بعض الصناعات التحويلية

البسيطة والتجارة وصيد الأسماك[١٠].

إن هذا التنوع السكانى، بالإضافة إلى التنوعات الجنسية والجيلية، هو من ضرورات أى مجتمع بشرى تقريبًا. وعلى الأقل فإن هذا الانقسام لا يحمل فى حد ذاته خطرًا أو دعامة للمجتمع الإريترى. غير أن عوامل أخرى قد تجعل من هذا التنوع - أو الانقسام - أداة تمزق المجتمع الإريترى أو توحده. وأحد العوامل التى قد تجعل هذا الانقسام خطرًا على الوحدة الوطنية فى إريتريا هى تطابق الانقسامات. فمعظم سكان هضبة الأراضى المرتفعة هم من المسيحيين المتحدثين بالتيجرانية، الذين يمارسون الزراعة. أما سكان الأراضى الغربية المنخفضة فهم من المسلمين، لاسيما جماعات بنى عامر، الذين يمارسون مزيجًا من الزراعة والرعى. وسكان المناطق الساحلية هم من العفر والساهو المسلمين، الذين يتحدثون بالعربية وبلغتهم المحلية ويمارسون حرفة الرعى[١١].

وتساهم بعض السياسات الحكومية، فى ظل الحكومة الإريترية المؤقتة التى تحكم البلاد منذ تحريرها عام ١٩٩١، فى تحويل هذا التنوع السكانى إلى مصدر خطر وتهديد للمجتمع والدولة، لاسيما فيما يتعلق بأنماط الإنتاج. فقد أصدرت مفوضية الأراضى الإريترية إعلانًا ينص على إصلاح واسع النطاق فيما يتعلق بملكية وتوزيع الأرض. فوفقًا للإعلان تناط حقوق ملكية جميع الأراضى بالحكومة، مع منح الأفراد حقوق الانتفاع بالأرض، واحتفاظ الدولة بالحق النهائى فى تحويل الملكية. وسوف تخصص الأراضى بطريقتين: الطريقة الأساسية، هى تخصيص الأراضى للمواطنين الإريتريين فرادى للانتفاع بها

مدى الحياة. والطريقة الثانية هى احتفاظ الحكومة بالأراضى المتبقية أو المصادرة. ويمكن توريث هذه الملكيات الفردية بشروط ويمكن أيضًا تأجير الأرض لأجل طويل، ولكنها لاتباع ولا تمنح كهبة. وسوف يحمل هذا الإصلاح نتائج باهرة للسكان الذين يمارسون الزراعة المستقرة[١٢].

ولكن الإعلان لا ينص على حماية حقوق السكان الذين يمارسون الرعى بجانب الزراعة الموسمية أو الرعى فقط، وهو ما يهدد بتضخيم الانقسامات بين مصالح الرعاة ومصالح المزارعين فى المناطق التى كانت تاريخيًا موطنًا لممارسة الرعى[١٣]. ومما يضاعف من خطر هذا الانقسام هو أن له أبعادًا سياسية وتاريخية. فأشد الخاسرين من هذا الإعلان هم المسلمون سكان الأراضى الغربية المنخفضة الذين أيدوا جبهة التحرير الإرتيرية وعارضوا الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التى تمكنت لاحقًا من هزيمة جبهة التحرير الإريترية وهى تشكل الآن حكومة إريتريا الانتقالية. ومما يزيد مرة أخرى من هذا الخطر، هو غياب الآليات والمؤسسات المعترف بها قانونيًا والتى يمكن أن تعبر عن معارضة هذا الإعلان[١٤].

ويدافع رئيس الحكومة المؤقتة، الرئيس إسياس أفورقى، عن مرسوم الأرض، فيذكر أنه يهدف أساسًا إلى خلق المناخ الملائم للاستثمارات التى يقوم بها القطاع الخاص والاستفادة القصوى من إنتاجية الأرض[١٥]، ويعترف بأن الحكومة لا تولى قطاع الثروة الحيوانية ذات الاهتمام الذى توليه للقطاع الزراعى، ويدعو لتقديم المساعدة للرعاة، ويتهم القطاع الخاص بضيق الأفق لعدم قيامه باستثمار أمواله فى قطاع الثروة الحيوانية[١٦]. ويلاحظ بصفة عامة أن

الجانب الاقتصادى يطغى على الجانب الاجتماعى والإنسانى فى حديث المسئولين عن الرعى والرعاة

ورغم أنه حتى منتصف عام ١٩٩٦ لم يكن مرسوم الأرض قد وضع موضع التنفيذ بعد ، فإن هدف هذه السياسة الحكومية - أو أحد أهدافها - على ما يبدو هو توطين البدو . ونظرًا لمحدودية موارد الدولة الإريترية فإنه من المحتمل أن يتم ذلك التوطين بموافقة ضمنية من الدولة ، وليس بعمل إيجابى من جانبها . إذ سيحمى الفلاحون الذين حصلوا على حق الانتفاع ، هذا الحق بتسييج الأراضى أو بأية وسيلة أخرى ، ومن ثم إجبار الرعاة على الحياة والتنقل وتربية مواشيهم فى مناطق أصغر من الأرض . وللأسف فإن إهمال أو تجاهل الحماية القانونية لأراضى الرعى يخلق جماعة من الخاسرين من إصلاح الأراضى ، وهى ذات الجماعة التى أيدت معارضى الجبهة الشعبية خلال الكفاح المسلح[١٧] .

وفى المقابل فإن هناك عوامل أخرى تدفع باتجاه تحويل هذا التنوع السكانى فى إريتريا كأداة لتحقيق الوحدة الوطنية . ولعل أهم هذه العوامل هى مسيرة النضال الوطنى المشترك من أجل الاستقلال . فلم يلتفت الإريتريون إلى الانقسامات المختلفة بينهم ، وشاركوا جميعًا فى الكفاح السياسى والعسكرى من أجل تحرير البلاد وتقرير المصير وإقامة دولة إريتريا المستقلة . وفى إشارة إلى ذلك تبدأ مسودة الدستور الإريترى بعبارة « نحن الشعب الإريترى كأمة توحدت عبر مسيرة الكفاح والنضال المشترك من أجل حقوقنا ومستقبلنا الموحد إذ نشيد بعشرات الألوف من شهدائنا الأبطال ، الذين قدموا أرواحهم فى سبيل

حرية وحقوق شعبهم طوال مرحلة النضال التحررى، وبصمود كل المناضلين الأشاوس، وإذ نقف على أرضية صلبة من الوحدة والعدالة التى أورثوها لنا ...»[١٨]. كما تنص مسودة الدستور فى المادة السادسة من الفصل الثانى على أن «الشعب والحكومة الإريترية يسترشدان بمبدأ التنوع فى إطار الوحدة فى سعيهما لبناء وطن موحد ومزدهر»، وأن «الدولة تقوم ببناء أساس سياسى وثقافى ومعنوى متين للوحدة والوفاق الاجتماعى»[١٩].

كما تتبنى الحكومة الإريترية المؤقتة مجموعة من السياسات التى تساعد على دعم الوحدة الوطنية. فهى ترفض قيام أحزاب سياسية على أساس دينى أو عرقى أو جهوى أو إثنى[٢٠]. كما يصدر عن الحكومة صحيفتان نصف أسبوعيتين تحملان نفس الاسم، إحداهما باللغة العربية (إريتريا الحديثة) والأخرى باللغة التيجرانية (حدث إريتريا). وتبث محطة الإذاعة الحكومية برامجها باللغات العربية والتيجرانية والتيجرية والعفرية والكوناما. أما محطة التليفزيون الحكومية التى بدأت فى بث برامجها فى يناير ١٩٩٣ ولا تغطى سوى العاصمة أسمرا وضواحيها فهى تبث البرامج باللغتين العربية والتيجرانية[٢١].

وتنص مسودة الدستور الإريترى على أن «الناس متساوون أمام القانون»، و «لا يميز ضد أى إنسان على أساس الأصل العرقى أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العاهة أو التوجه السياسى أو الموقع الاجتماعى والاقتصادى أو غيرها من العوامل»[٢٢].

ويعتقد الرئيس إسياس أفورقى أن النهج الذى خططه وعملت به الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إبان فترة النضال التحررى عمل على تأطير الشعب حسب المستوى والمصالح الاجتماعية، وذلك نقيضًا للأفكار التقسيمية التى ترتكز على النزعات الدينية والقبلية واللغوية. فالتوجه والسياسة التى اتبعتها الجبهة - والحكومة بعد التحرير - أحدثت تأثيرات متباينة فى مختلف المناطق: فبعض المناطق تحررت كثيرًا من المشاعر دون الوطنية وفى مناطق أخرى اجتثت هذه المشاعر من جذورها. إلا أنه لا يزال بعض أفراد المجتمع يصر على فهم تجزيئى بين مسلمين ومسيحيين، وأبناء منخفضات وأبناء مرتفعات، وعشائر وقبائل[٢٣].

ومن جهة أخرى، كان أحد أهداف إصلاح الأراضى هو تعزيز الاستثمار فى الريف[٢٤]، كما تسعى الحكومة أيضًا إلى جذب الاستثمارات خارج العاصمة إلى المدن الحضرية الأخرى[٢٥]. ويمكن اعتبار النموذج العلمانى الذى تتبناه الحكومة المؤقته صيغة جيدة للتعايش بين الجماعتين الدينيتين الرئيسيتين: المسلمين والمسيحيين. إلا أنه فى أغسطس عام ١٩٩٤ كانت الحكومة التى يرأسها إسياس أفورقى، وهو مسيحى، لا تضم سوى خمسة وزراء مسلمين (هم وزراء الداخلية والعدل والحكم المحلى والموارد البحرية والتعليم) من أصل ستة عشر وزيرًا، وكان عدد رؤساء المقاطعات المسلمين خمسة رؤساء من بين رؤساء المقاطعات العشرة[٢٦]، وجميعهم معينون من قبل رئيس الحكومة.

المطلب الثانى : التحديات السياسية

فى مايو ١٩٩٣ أصدرت الحكومة الانتقالية المرسوم رقم ٣٧ الذى يحدد هيكل الإدارة التنفيذية خلال فترة الأربع سنوات الانتقالية وسلطاتها وواجباتها . ونص المرسوم أيضًا على إنشاء هيئة تشريعية ، هى الجمعية الوطنية ، وتتكون من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وستين نائبا آخرين . وخلال الفترة الانتقالية فإن المجلس أو الجمعية الوطنية هى أعلى سلطة تشريعية . كما أنشأت الحكومة مفوضية لوضع مسودة للدستور [٢٧] . وبالفعل وضعت المفوضية مسودة الدستور الإريترى ونشرته فى يوليو ١٩٩٦. إلا أن الدستور لم تتم المصادقة عليه بعد .

وإذا ما تمت المصادقة على مسودة الدستور ، فإن النظام الحاكم فى إريتريا سيتبنى نظامًا للحكم أقرب إلى النظام الرئاسى . فوفقًا لمسودة الدستور ، يكون رئيس إريتريا هو رئيس الدولة والحكومة والقائد الأعلى لقوات الدفاع الإريترى ، والسلطة التنفيذية لدولة إريتريا مناطة بالرئيس ، ويقوم الرئيس بمقتضى الدستور بتطبيق هذه السلطة عمليًا بالتشاور مع مجلس وزرائه . أما المجلس الوطنى ، وفقًا للمسودة ، فيعتبر أعلى هيئة تمثيلية وتشريعية ، ويتكون من ممثلين منتخبين بالاقتراع السرى من قبل المواطنين ، ومن صلاحياته وسلطاته ومهامه ؛ انتخاب الرئيس وتنحيته ، والمصادقة على الميزانية العامة والاتفاقيات الدولية وقروض الحكومة وحالات السلم والحرب ، وإعلان حالة الطوارئ والترشيحات للمناصب المختلفة [٢٨] .

وإلى أن يتم التصديق على الدستور ، فإن الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا هى

محور النظام السياسى الإريترى خلال المرحلة الانتقالية الحالية . والجبهة الشعبية هى تجمع لعدد من المنشقين عن جبهة التحرير الإريترية أولى حركات الكفاح المسلح الإريترية . وبخلاف جبهة التحرير ، كانت الجبهة الشعبية تضم فى عضويتها وقيادتها مزيجًا من الأعراق . وكان مفتاح نجاح الجبهة الشعبية هو قدرتها على استمالة أفراد وجماعات من كافة الخلفيات ،وتوفير التنظيم الذى يركز على الوطنية أكثر من الانتماءات الأخرى . ونجحت الجبهة الشعبية فى النهاية فى تحرير الأراضى الإريترية عام ١٩٩١ والحصول على الاستقلال الرسمى عام ١٩٩٣[٢٩] .

وكانت الجبهة الشعبية قد عقدت مؤتمرها العام الثانى عام ١٩٨٧ حيث قررت تبنى مبادئ الديمقراطية التعددية واقتصاد السوق عوضًا عن برنامجها السياسى الماركسى السابق ، وكان ذلك المؤتمر البداية الرسمية لاستيعاب معظم أعضاء جبهة التحرير الإريترية فى الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا[٣٠] . وخلال المؤتمر العام الثالث الذى انعقد فى فبراير ١٩٩٤ انتخب مقاتلو الجبهة مندوبين عنهم وتمت المصادقة على ميثاق للجبهة يؤكد على الوحدة الوطنية واتخذت خطوات إيجابية لتوسيع قاعدة الحركة وتطوير الديمقراطية الداخلية فيها[٣١] .وقبيل انعقاد المؤتمر العام الثالث للجبهة ثار العديد من التكهنات حول مستقبل الجبهة الشعبية . فتوقع البعض انقسامها إلى حزبين أو ثلاثة أحزاب ، وتوقع آخرون حلها . غير أن شيئًا من ذلك لم يحدث ، بل طورت الجبهة نفسها بما اعتقدت أنه يتماشى مع مرحلة الاستقلال ، فغيرت اسمها إلى الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ، وانفصلت عن الحكومة .

ويعتقد الرئيس أفورقى أن مشاكل العلاقة بين الجبهة والحكومة قبل انفصالهما كانت ناجمة عن قوة الجبهة وضعف الحكومة، « فالحكومة كانت لا تزال قيد التأسيس بينما كانت الجبهة تنظيمًا عريقًا لديه تجربة طويلة »، « ويمكن القول إن الجبهة قد وصلت إلى المرحلة التى تلعب فيها دورها الطبيعى حيث تقوم فى الوقت الحالى بالإسهام فى المجال الاقتصادى كقوة منافسة فى السوق للعمل على تحسين المستوى المعيشى للشعب وتعديل اختلال السوق وتوفير المتطلبات الأساسية للمواطنين، وذلك فضلًا عن دورها المماثل فى المجالات الثقافية والاجتماعية »[٣٢].

غير أن الظاهرة التى تطغى على المؤسسات السياسية الرسمية، والتنفيذية والتشريعية، وحتى الجبهة الشعبية هى الزعامة السياسية. فأغلب القرارات الحكومية تصدر عن الرئيس ومكتبه، ومجلس الوزراء لا يعقد اجتماعاته، بل إن القرارات التى يجب أن يصدرها المجلس الوطنى غالبًا ما تصدر عن مكتب الرئيس. ويعلق الرئيس على هذه الظاهرة بقوله: « إن الدعوة لعقد اجتماعات كل شهرين أو كل أسبوعين ليست بمشكلة، وتحضير البنود ورءوس الأقلام ليست بمشكلة أيضًا، ولكنى أعتبر ذلك نوعًا من الغش أو العمل الاستعراضى الذى يصلح كمادة لوسائل الإعلام والعلاقات العامة، لكنه لا يتماشى مع الضمير الشخصى. ثم ما المانع فى أن نعمل بشكل واقعى؟ وفى اعتقادى يمكن أن نطور تقاليد خاصة بنا تخضع للتقييم والنقد، دون أن نستورد أفكارًا ونحاول تطبيقها فى بلادنا بحجة أنها مطبقة فى بلدان أخرى »، « لقد كنا نعمل بالإجماع العام، ولم يكن حسم الأمور بالتصويت من تقاليدنا، ولم يحدث أن فعلنا ذلك أبدًا، فكل القضايا كانت تشبع فحصًا وبحثًا وتمحيصًا،

وحين يحدث خلاف بشأن قضية ما تؤجل إلى حين يتمكن الجميع من التفكير بروية واتزان وحينها يتم البت فى المسألة ، أما اللجوء إلى التصويت لاتخاذ وإصدار القرارات دون الاهتمام بأخذ الموضوع حقه من النقاش فلم يكن من نهجنا على الإطلاق . صحيح أن هذا الأسلوب قد يكون له بعض السلبيات مقابل بعض الإيجابيات لعملية التصويت ، ولكنى حين أرى بشكل عام أعتبر أن تجربتنا كانت الأفضل »[٣٣] .

ولا يوجد نظريًا ما يمنع الجبهة من التحول إلى حكومة ديكتاتورية ، إن لم تكن كذلك الآن بالفعل . وهذه المسألة موضع خلاف وجدل كبير . فالبعض يرى أن حكم الجبهة فى المناطق المحررة الخاضعة لسيطرتها قبل إتمام تحرير البلاد كان حكمًا ديمقراطيًا مبنيًا على التقاليد الديمقراطية المتجذرة فى قرى المرتفعات فى إريتريا . فقد كان العقد الضمنى بين سكان تلك المناطق والمقاتلين التابعين للجبهة وقيادتها ينص على أن يتحمل الجميع نفس الحرمان ويأكلون نفس الطعام ويشتركون فى نفس الاهتمامات . وربما تشكل اللجان والمجالس المنتخبة فى القرى الريفية أساسًا لنمو الديمقراطية ، فقد عملت الحكومة الإريترية المؤقتة على تطوير نظام حكم لا مركزى يعطى سلطات لمجالس المقاطعات العشرة . وكان الاستيفاء على الاستقلال بحد ذاته خبرة ديمقراطية ذات أهمية بالغة[٣٤] . وسيفرض انفصال الجبهة عن الحكومة صياغة علاقات بين الجبهة والمجتمع المدنى الإريترى الذى يضم الجمعيات غير الحكومية بما فيها اتحادات التجارة المستقلة وجماعات الكنيسة والمنظمات النسائية وجماعات مراقبة حقوق الإنسان . ووفقًا لهذه الرؤية فإن التحول مما هو فى الواقع دولة الحزب الواحد

إلى دولة متعددة الأحزاب قد يستغرق أربع سنوات أخرى[٣٥].

وتنص مسودة الدستور الإريترى على أن « تأكيد المشاركة الواسعة والنشطة للمواطنين فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعتبر مبدأ أساسيًا للدولة، وتعمل الدولة على خلق الأجواء التى تطور ثقافة سياسية ديمقراطية تتميز بالتفكير الحر والنقدى والتسامح والفهم المشترك[٣٦].

وفى المقابل فإن هناك من يرى أن الجبهة بصفة عامة تسلطية. ففى الماضى تدخلت الجبهة بدرجة كبيرة فى تشكيل مجالس القرى فى المناطق المحررة كوسيلة لكسر هيمنة الفلاحين الأغنياء الذين كانت لهم مصلحة فى إعاقة إصلاح الأراضى الذى قامت به الجبهة. إلا أن درجة التوجيه الذى تمارسه حكومة إريتريا المؤقتة قد أصبح محدودًا وقاصرًا على تخصيص مقاعد لممثلى النساء والأقليات وترشيح أعضاء أمن وحدات المقاطعات التابعة للجبهة[٣٧].

ورغم هذا التحسن فإن موقف الجبهة وحكومة إريتريا المؤقتة من المنظمات السياسية بصفة عامة وإنشاء الأحزاب بصفة خاصة يثير كثيرًا من الشكوك حول مستقبل التعددية فى إريتريا. فرغم أن عددًا من المنظمات السياسية المنافسة للجبهة أعلنت تأييدها للحكومة الانتقالية عند الحصول على الاستقلال فى مايو ١٩٩٣، فلا تزال هناك منظمات سياسية تعارض الحكومة والجبهة الشعبية بدرجات متفاوتة. ومن بين هذه المنظمات الحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا (بزعامة حامد تركى)، وحركة الجهاد الإسلامى الإريترية (وهى جماعة « متطرفة » انشقت على نفسها فى أغسطس ١٩٩٣ إلى جناح عسكرى وجناح

سياسى يقوده الشيخ محمد عرفة) وجبهة التحرير الإريترية التى تأسست عام ١٩٥٨ وأطلقت شرارة الكفاح المسلح فى عام ١٩٦١ وانشقت على نفسها بعد ذلك إلى مجموعات عديدة هى : جبهة التحرير الإريترية – القيادة المركزية (١٩٨٢) وجبهة التحرير الإريترية – المجلس الوطنى وجبهة التحرير الإريترية – المجلس الثورى . وتحصل الجبهة بكل انشقاقاتها على الدعم من المسلمين بصفة أساسية ولا تزال تعد منافسة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة[٣٨] .

ولم تسمح الحكومة الإريترية بنشاط أى تنظيم سياسى سوى الجبهة الشعبية ، وحتى تأسيس الاتحادات كان يتم فى أضيق نطاق . ويعتقد الرئيس إسياس أفورقى أن السماح بقيام أحزاب سياسية فى ظل تاريخ الانشقاق والانفصال والقطبية أثناء مرحلة الكفاح الوطنى يعنى الوصول بإريتريا إلى حالة شبيهة بتلك التى تعانى منها رواندا والصومال وليبيريا ويوجوسلافيا ، ومن ثم فهو يرفض إقامة أحزاب سياسية على أسس وأفكار ضيقة كالقبلية والعشائرية الطائفية والدين . ورغم عدم السماح عمليًا بقيام الأحزاب فإن الرئيس يدعى أن الحكومة لم تمنع قيام الأحزاب وإنما لم تسمح بتهيئة المناخ لأوضاع قد تعود بالمجتمع القهقرى متسترة بالأحزاب . « فإذا كانت هناك أحزاب تستطيع أن تؤطر كافة قطاعات المجتمع ضمن برنامج وطنى فإن المرسوم المتعلق بالأحزاب يمكن أن يصدر فى أى وقت » . إلا أن الرئيس يؤكد أن التنظيم الذى يحمل رؤى سياسية شاملة هو الجبهة الشعبية التى تشكلت برامجها وتنقحت عبر مسيرة نضالية صعبة ، « ولا يمكن أن ننتظر ظهور قوة سياسية تحمل خيارات أو أفكارًا سياسية بديلة خلال عام أو عامين يمكن أن تضاهى قوة أفكار الجبهة

الشعبية ، وأعتبر ذلك من المستحيلات[٣٩] .

وهكذا فإن إريتريا مهددة بالسير على خطى معظم الدول الإفريقية التى سبقتها فى الحصول على الاستقلال ثم تبنى نظام الحزب الواحد بتنويعاته المختلفة . ورغم النتائج السلبية العديدة لهذه التجارب فإن الرئيس يعتقد أنه من الخطأ تعميم تلك النتائج ، فهو لا يتصور أن الجبهة الشعبية يمكن أن تتحول إلى الديكتاتورية ولا يعتقد أن نظام الحزب الواحد يقود دومًا إلى الديكتاتورية[٤٠] .

وعلى أى حال ، وعلى غرار الحركات الثورية التى تحولت إلى حكومات بعد الاستقلال ، فإن شرعية وجود الجبهة فى السلطة لا تقوم على أساس نجاحها فى انتخابات حرة نزيهة ، بل على أساس نجاحها فى تحرير البلاد وتحقيق الاستقلال ثم ولاء أتباعها لها وسيطرتهم على الأمور فى إريتريا ، وكذلك على الإنجازات التى حققتها خلال سنوات توليها المسئولية . فخلال سنوات الكفاح المسلح أنشأت الجبهة مراكز خدمات رعاية صحية وقائية ممتازة فى المناطق الخاضعة لسيطرتها[٤١] ، وبعد التحرير تعهد مقاتلو الجبهة وفنيوها ومهندسوها بإعادة بناء السدود وشبكة مواسير الرى وشرعوا فى ذلك فعلا ، وتقوم استراتيجيات التنمية على الاستفادة بمهارات أعضاء الجبهة وأفراد الجيش الشعبى التابع لها[٤٢] ، ورغم أن الجبهة تخلت عن التوجه الاشتراكى فإنها ملتزمة بمبدأ المساواة ،ونظرا لانعدام المساواة إلى حد كبير بين المناطق الريفية والحضرية فيمكن توقع أن تستمر الحكومة المؤقتة فى القيام بدور هام فى توجيه الاقتصاد ، لاسيما وأنها جعلت أولويتها القصوى هى الأمن الغذائى والتنمية الريفية فى مجتمع يعتمد معظم أفراده على الإعانات والمساعدات الغذائية[٤٣] .

وعلى ذكر خبرة الدول الإفريقية، فإن تحديًا آخر يواجه النظام السياسى الإريترى، ألا وهو منع تدخل الجيش فى السياسة. ففى منتصف عام ١٩٩٣ بلغ عدد أفراد الجيش الشعبى لتحرير إريتريا (التابع للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا) نحو ٨٠ ألف مقاتل. وبنهاية ذلك العام كان ٢٦ ألف منهم قد تم تسريحهم. ومن المعتقد على نطاق واسع أن السلطات الإريترية تسيطر على الأسطول الإثيوبى المرابض فى ميناءى مصوع وعصب. والخدمة العسكرية إلزامية على كافة الإريتريين لفترة عام إلى عام ونصف[٤٤]. إن واحدة من أشد المهمات حساسية أمام الحكومة الإريترية هى تسريح نحو مائة ألف متطوع قاتلوا دون أجر أثناء حرب التحرير. وقد انخرط العديد منهم فى أنشطة غير عسكرية من قبيل إعادة تشجير الغابات وبناء الطرق والمدارس على سبيل التطوع أيضًا. غير أن الأمر المثير للقلق هو أن مئات المقاتلين خرجوا فى مظاهرات سلمية للاحتجاج على عدم التشاور معهم، مما دفع الرئيس أفورقى إلى لقائهم وإلهائهم ببعض الاعتمادات المالية لسد حاجاتهم الاقتصادية الملحة[٤٥].

وفضلاً عن عدم الاحتفاظ بقوات نظامية كبيرة، توجه الحكومة الجيش إلى المساهمة بفاعلية فى مختلف نشاطات وبرامج التنمية. ويعتقد الرئيس إسياس أنه «إذا تشكلت الحكومة من أفراد فاسدين يسرقون خيرات الوطن ويضربون الشعب بالسياط فإن على الجيش حينها أن يقوم بعشرات الانقلابات وليس انقلابًا واحدًا، وعلينا جميعًا أن نشارك فيها»[٤٦].

المطلب الثالث : التحديات الاقتصادية والاجتماعية

يمثل ميراث الحرب عبئا ثقيلاً على الحاضر والمستقبل فى إريتريا . فمن المقدر أن نحو ستين ألفًا من المحاربين قد قتلوا أثناء النضال ، والكثير منهم ترك عشرات الآلاف من الأطفال والعجزة والمعالين ، وتعطى الحكومة أولوية قصوى لمساعدة هذه العائلات . ونتج عن الحرب أيضًا نحو مليون من اللاجئين والمهاجرين والمنفيين ، يعيش معظمهم فى الدول المجاورة ، لاسيما السودان (تأوى نحو ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف) وإثيوبيا (تأوى نحو نصف مليون) فضلاً عن الدول العربية المنتجة للنفط وأوروبا وأمريكا الشمالية . وقد ذكر المسئول الإريترى عن شئون اللاجئين أن ٩٠٪ من اللاجئين الذين يعيشون فى السودان يندرجون فى فئة « فقراء جدًا » . ويحتاجون إلى مساعدات كبيرة لإعادتهم إلى ديارهم (٤٧) .

وعلى مستوى الخدمات العامة والاجتماعية ، لا يوجد فى إريتريا سوى طريق واحد مرصوف يربط بين أسمرا ومصوع ، فضلاً عن ٦٠٠ كيلو متر من الطرق غير الممهدة . ويوجد فى إريتريا مطار دولى واحد بالعاصمة أسمرا ، وهى لا تمتلك شركة طيران وطنية . وفى عام ١٩٩٣ لم يكن بإريتريا سوى عشر مستشفيات إقليمية صغيرة و٣٢ مركزًا صحيًا و٦٨ طبيبًا و٤٨٨ ممرضة . وفى عام ١٩٩٤ بلغت نسبة الأمية نحو ٨٠٪ من السكان ، وبينما بلغ التلاميذ ربع مليون تلميذ لم يبلغ عدد المدرسين سبعة آلاف مدرس ، كما توجد جامعة

واحدة فى العاصمة أسمرا[٤٨]، والتعليم غير إلزامى وتوفره الحكومة مجانًا فى مدارسها وفى جامعة أسمرا[٤٩].

وعلى الجانب الاقتصادى، بلغ الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٣ نحو ١ر٧ مليار دولار أمريكى تقريبًا وفق بعض التقديرات، وهو ما يجعل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يبلغ ٥٠٠ دولار فى ذلك العام[٥٠]. إلا أنه رغم ندرة المعلومات الاقتصادية المتاحة عن الاقتصاد الإريترى فإنه من المقدر أن إريتريا هى واحدة من أفقر الدول فى إفريقيا، إذ يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالى، وفق معظم التقديرات والمصادر التى يمكن التعويل عليها، ما بين ٧٥ و١٥٠ دولارًا أمريكيًا فى السنة[٥١]. ورغم أن إريتريا تعد من أندر الدول الإفريقية غير المدينة، فالعديد من أفراد شعبها لا يحصلون على دخل يسد حاجاتهم الأساسية. فمع نهاية الحرب عام ١٩٩١ كان من المقدر أن ٨٥٪ من السكان يعيشون على الإغاثة الدولية. وفى عام ١٩٩٣ كان من المقدر أن البلاد تحتاج الى ٣ مليار دولار أمريكى للشروع فى إعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية. ومع ذلك فإن إريتريا لم تتلق خلال عام ١٩٩٢ سوى أقل من ٣٢ مليون دولار أمريكى من الخارج، وذلك وفقًا لبيانات مكتب تنسيق الإغاثة الحكومية[٥٢].

وتحتاج البنية الأساسية، التى عانت من دمار شديد بفعل حرب الاستقلال والكوارث الطبيعية، إلى إعادة تأهيل سريع، وذلك بإصلاح المطار والموانئ وشبكة الطرق وإعادة فتح الخطوط التليفونية والجوية والبحرية والبريدية مع

العالم الخارجى ، ومصادر الطاقة المحلية ليست كافية بالمرة ، وشبكات المياه فى الحضر التى ترجع إلى عهد الحكم الإيطالى تحتاج إلى إصلاح ، كما أن السدود اللازمة للمحافظة على مياه الأمطار الضائعة وغير الكافية يجب ترميمها ، كما يجب زراعة عدد كبير من الأشجار فى واحدة من أشد مناطق القحط فى إفريقيا[٥٣] .

ومن المفترض أن تواجه الحكومة والجبهة كل هذه المشاكل ، وتنفذان كل هذه المهام وغيرها فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فى ظل ضغوط ومناقشات حول العديد من قضايا التنمية من قبيل التركيز على الريف أو الحضر ، والقطاع العام أو القطاع الخاص ، والقطاعات التقليدية فى الاقتصاد أو القطاعات الجديدة ، وأنسب طرق الاستثمار ، ومشاكل التمويل .

فمن المحتمل أن تشكل القاعدة الفلاحية للجبهة الشعبية أداة ضغط فى صياغة السياسة العامة ، ولا سيما تلك المتعلقة بتوزيع الموارد بين القطاعين الريفى والحضرى . وقد أعطت الحكومة الأولوية للتنمية الريفية والأمن الغذائى ، اعترافًا منها . بأثر الحرب والمجاعة على المجتمع . وتتضح أهمية تلك السياسة بالنظر إلى أن ٨٠٪ من المزارعين يتلقون إعانات ويعيشون على المساعدات الغذائية ، وأن ٧٠٪ منهم لا يملكون الثيران التى تعد الأداة الرئيسية لحرث الأرض وإعدادها للزراعة[٥٤] .

وفى المقابل فإن هناك ضغوطًا كبيرة أخرى من أجل إعادة بناء الحضر وتوفير وظائف ومنازل وخدمات فيه . وتأتى هذه الضغوط من قطاعين : سكان

الحضر الذين ظلوا فى المدن الخاضعة لسيطرة الجيش الإثيوبى، واللاجئين الراغبين فى العودة. ورغم أن ٧٠٪ من اللاجئين ذوو أصول ريفية فإن نسبة كبيرة منهم تلقت قدرًا من التعليم والتدريب وأصبحت تتوقع أن تحيا فى بيئة حضرية، لا سيما العاصمة أسمرا. ورغم أن العاصمة تعانى من تدمير بنيتها التحتية ومن أزمة إسكان حادة، فإنها لا تزال المكان الجذاب لكثير من الإريتريين المقيمين فى الدول الرأسمالية أو عواصم الدول المجاورة[٥٥].

ويحظى قطاع الزراعة بأهمية كبيرة فى الاقتصاد الإريترى. وخلال عام ١٩٩٢، الذى وصف بأنه عام مرضى بمعيار الإنتاج الزراعى، تمت زراعة ٣١٥ ألف هيكتار من الأراضى ولبى محصول ذلك العام ما يقدر بـ ٥٤٪ من احتياجات إريتريا الغذائية. إلا أن عام ١٩٩٣ أتى بكارثة زراعية نتيجة الندرة الشديدة فى الأمطار ومشاكل الحشرات التى تأكل المحاصيل. وكانت النتيجة ضياع ما يقدر بـ ٨٠٪ من محصول الحبوب، الأمر الذى تطلب توزيع معونات غذائية عاجلة على نحو نصف مليون إريترى كانوا يعانون من نقص غذائى حاد[٥٦].

والجديد فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية فى إريتريا هو إهمال حرفة الرعى وإعادة الاهتمام بالتصنيع وبداية الانتباه والتحول نحو قطاعات جديدة. ورغم أن التقديرات الإحصائية تشير إلى أن ٤٠٪ من سكان إريتريا لا يزالون يمارسون الرعى كمصدر أولى أو ثانوى للدخل، برغم انخفاض أعداد الماشية خلال عقد الثمانينات وهو ما نتج أساسًا عن القحط والجفاف وليس تحول

الرعاة عن حرفتهم ، إلا أن الحكومة الإريترية تتجاهل المصالح الرعوية وحقوق الرعاة ولا تحوطها بالحماية القانونية[٥٧] .

أما قطاع الصناعة الذى دمرته الحرب فإن إحياءه يتطلب مبدئيًا نحو ٣٠ مليون دولار أمريكى من الاستثمارات لكى يعود ليعمل بكامل طاقته . أما الحكومة فهى تقدر أن تكلفة الإصلاح الصناعى فى القطاع العام ٦٦ مليون دولار أمريكى وفى القطاع الخاص ٢٠ مليون دولار[٥٨] .

وتتجه الحكومة للتركيز على أربعة قطاعات من المتوقع أن يكون النمو فيها كبيرًا ، وهى السياحة وصيد الأسماك والتعدين والتجارة . فإريتريا لديها ساحل يمتد لمسافة ألف كيلو متر لم يصبه التلف والدمار البيئى ، فضلاً عن نحو ٣٠٠ جزيرة فى البحر الأحمر ، وهو ما يعد من أفضل أماكن الغوص فى العالم . كما أن جبال إريتريا تعد مكانًا ممتازًا لإقامة المعسكرات والتنزه ، فهى تمتاز بالهواء النظيف والحياة الغابية المثيرة . وفى إريتريا مجموعة من المواقع الأثرية لم يتم الكشف عن بعضها بعد[٥٩] . ومع ذلك فإن مستقبل السياحة فى البلد لا يزال محدودًا نظرًا للإصلاحات الكبرى التى تتطلبها خطوط المواصلات والاتصالات[٦٠] . وفى إريتريا موارد معدنية عديدة ، فهى غنية بالحديد والنحاس والذهب والملح والبوتاس والصلصال وسليكات الألومنيوم ، ومن المتوقع أن تكون المناطق البحرية القريبة من ميناء مصوع غنية بالبترول والغاز الطبيعى ، الأمر الذى قد يعالج كثيرًا من مشاكل الطاقة النادرة فى البلاد[٦١] . وفى مارس ١٩٩٣ عقد فى مصوع مؤتمر برعاية منظمة الغذاء العالمى لمناقشة

إجراءات تطوير وتنمية الموارد السمكية فى إريتريا . ورغم وفرة هذه الموارد فإن كثيرًا منها يتم تهريبه إلى الخارج نتيجة سيطرة الحكومة على الأسعار وضعف المواصلات وهو ما أعاق نمو السوق المحلى[٦٢] . وبالنظر إلى موقع إريتريا الاستراتيجى على البحر الأحمر وميناءيها الممتازين (مصوع وعصب) فإن فرص نمو التجارة فيها كبيرة[٦٣] .

وكجزء من التزام الحكومة بالتحول نحو نظام السوق الحرة ، تخطط الحكومة لبيع نحو ٤٠ مشروعًا فى القطاع العام بدأت تنتج من جديد ، لكنها تعمل فقط بثلث طاقتها الإنتاجية . وأصدرت الحكومة قانونًا جديدًا للاستثمار ينص على عدم تحصيل ضرائب على الدخل لفترات محددة وخفض الجمارك على الواردات وعلى الصادرات لخمس سنين وإعفاء واردات المواد الأولية اللازمة لإقامة مشروعات صناعية من الرسوم الجمركية . كما تعهدت الحكومة بعدم تأميم أو مصادرة الملكيات وعدم تثبيت الأسعار وعدم قيام الدولة بالاحتكار فى أى من المجالات[٦٤] .

وقد حدد قانون الاستثمار مجموعة من الأهداف هى : تشجيع الاستثمارات لتنمية واستغلال الموارد الطبيعية فى الريف . زيادة الصادرات وتشجيع مشروعات إحلال الواردات التنافسية . توفير وخلق فرص عمل . تشجيع إدخال تكنولوجيا جديدة لتحسين النوعية وتعزيز الإنتاج وكفاءته . ومن ثم تعظيم استغلال الموارد ، وتشجيع النمو والتنمية الإقليمية المتوازنة . تشجيع المشروعات صغيرة ومتوسطة النطاق[٦٥] .

ورغم أن الحكومة أكدت أن هدفها هو إقامة اقتصاد سوق حر، إلاأنها لم تحصل بعد إلا على مساعدات دولية قليلة من كبار المانحين مثل الولايات المتحدة. ومن المعتقد أن أحد أسباب ذلك التأخر فى تقديم المساعدات هو تلك الشكوك التى تحيط بالحزب الحاكم ذى الأيدولوجية الماركسية سابقًا[٦٦].

إلا أن مسعى الحكومة لجذب الاستثمارات لا يلقى قبولاً من الجميع، بل إن هناك فريق يرى أن تخصيص أراض للمستثمرين قد لا يكون هو أفضل السبل للاستثمار والتنمية فى الريف. فقد أثبتت نماذج متعددة فى إفريقيا القيمة المرتفعة للزراعة فى الملكيات الصغيرة والحاجة إلى التركيز على المزارع الصغيرة كوحدات أساسية للإنتاج. فضلاً عن أن تخصيص الأرض للمستثمرين قد يكون له عواقب بيئية وخيمة، حيث إنهم يتحركون بدافع استنزاف واستغلال الأرض أكثر من الإسهام فى التنمية الشاملة فى الريف. ويدعو هذا الفريق للتركيز على المزارع العائلية بدلاً من الاعتماد على المستثمرين من الأجانب والوطنيين وإدخال التكنولوجيا الحديثة لتنمية الريف[٦٧].

وعلى أية حال فإن الميزة الكبرى التى حققت لإريتريا الاستقلال، ويمكن أن تحقق لها التنمية الشاملة المستقلة، هى التنظيم القادر على توزيع الموارد البشرية والمالية المتاحة على الحاجات بطريقة عملية ومرنة بفضل المهارات العالية والانضباط الصارم[٦٨].

خاتمة المبحث الأول

رغم تشابه التجربة الإريترية مع كثيرمن تجارب الكفاح الوطنى فى إفريقيا ، لا سيما تلك التى لجأت فيها حركات التحرير إلى شن حرب تحرير ضد المستعمر على غرار ما حدث فى الجزائر أو أنجولا وموزمبيق فإن التجربة الإريترية لها بعض الخصائص الفريدة المميزة لها . إن قبول هذه المقولة يجعلنا نعتقد أن مستقبل التجربة الإريترية لن يشبه بالضرورة مستقبل تجارب إفريقية أخرى

ويمكن تصور أربعة مشاهد لمستقبل إريتريا ، يتوقف كل منها على مسلك الحكومة والجبهة الشعبية والمعارضة والجماعات والفئات الاجتماعية وأصحاب رءوس الأموال من الوطنيين والأجانب ، وذلك بافتراض عدم تغير البيئتين الإقليمية والدولية :

فمن المحتمل أن تواصل الحكومة مسيرتها نحو بناء اقتصاد السوق ، لا سيما إذا حصلت على معونات دولية ونجحت فى اجتذاب رءوس الأموال لكى تستمر فى تفادى الاقتراض من الدول والجهات المانحة حفاظًا على استقلالية قرارها الوطنى . وتتضح أهمية المساعدات الخارجية ، لا سيما فى مجال الغذاء والدواء والإغاثة بصفة عامة ، عند حدوث كوارث طبيعية ولمساعدة الحكومة على اجتياز مرحلة بيع القطاع العام بسلام .

ومن غير المرجح أن يتلازم التحول نحو السوق مع التحول نحو

الديمقراطية . فقد ترى الحكومة أن الوقت غير مناسب فى المستقبل المتطور للتحول نحو الديمقراطية بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (أو بسبب مشاكلها مع دول الجوار) ، وقد ترى أن الديمقراطية لا تتماشى مع التقاليد الإريترية ومن غير المرغوب تطبيقها . ويتعزز هذا التصور مع استمرار قيام شرعية النظام على أساس حرب التحرير وتحقيق الاستقلال ، وضعف قوى المعارضة وتشرذمها وعدم استنادها إلى قاعدة شعبية واسعة ، ونجاح الحكومة فى تحقيق إنجازات ، وسيطرتها على الأوضاع فى إريتريا ، ورضا الجماهير عن الوضع الحالى عمومًا والحكومة والجبهة الشعبية خصوصًا ، وعدم قدرتها أو رغبتها فى إثارة المعارضة ، ونجاح الجبهة فى تطوير نفسها والتكيف مع مرحلة ما بعد الاستقلال .

إلا أن جماعات معينة من الشعب قد تتذمر أو حتى تتمرد نتيجة تضررها أكثر من غيرها من سياسات الحكومة مما قد يهدد الوحدة الوطنية أكثر من النظام السياسى أو الحكومة . وأكثر الجماعات المرشحة لذلك هى الرعاة خاصة فى المناطق الغربية المنخفضة ، والفقراء المتضررون بشدة من السياسة الاقتصادية فى ضواحى الحضر خاصة العاصمة ، والأفراد والجماعات الملتزمة بتوجه مضاد للعلمانية ، والمسلمون بصفة عامة . وفضلاً عن تزايد الوعى بالاضطهاد واحتمال الإثارة الخارجية ، فإن استمرار السياسة الحكومية التى تبدو متحيزة ضد إحدى جماعات المجتمع أو الفئات الاجتماعية ستكون العامل الحاسم فى هذا الاتجاه .

وأخيرًا فإن المشهد الذى يمكن التنبؤ بحدوثه ويصعب التنبؤ بعواقبه هو وقوع انقلاب عسكرى ، قد ينتج عن خصائص فى المؤسسة العسكرية أو فشل تسريح المقاتلين أو تدهور أوضاع البلاد أو ظروف خارجية .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول العربية

المبحث الثانى : مواقف النظام السياسى الإريترى من العروبة ، وعلاقاته مع الدول العربية

المطلب الأول : الهوية العربية فى إريتريا

يحلو لبعض الباحثين تشبيه إريتريا - على صغر حجمها - بقارة صغيرة[٦٩] ، وذلك لما يتميز به مجتمعها من تعددية عرقية وإثنية ولغوية ودينية . فإريتريا هى إحدى نقاط الالتقاء البارزة بين العديد من دوائر الانتماء ، ففيها تتلاقى الدائرتان العربية والإفريقية ، والدائرتان الإسلامية والمسيحية ، والدوائر السامية والحامية والزنجية النيلية . وهكذا يصبح من العسير - بل ومن التعسف أيضًا - تحديد هوية إريتريا بدائرة انتماء واحدة . ومع ذلك يظل الانتماء العربى أحد أهم مكونات الهوية الإريترية ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق .

أولاً : عناصر الهوية العربية فى إريتريا

تنتمى إريتريا إلى الدائرة العربية بحكم الأصل العرقى لمعظم سكانها ، واللغة التى يتعامل بها جانب كبير منهم ، وديانتهم ، وتاريخهم الذى يعد جزءًا من التاريخ العربى فى منطقة القرن الإفريقى .

فقد هاجرت جماعات عربية سامية من جنوب شبه الجزيرة العربية للاستيطان فى الهضبة الإريترية والحبشية ، أى فى مناطق مشابهة للمناطق التى

نزحوا منها ، وجلب هؤلاء معهم أساليب الزراعة المتقدمة وخبرتهم فى التجارة مع الخارج وفكرتهم عن التنظيم السياسى ، مما ساعد على قيام حضارة متقدمة ثقافيًا وماديًا . وامتزج النازحون الساميون مع الحاميين – الذين كانوا قد هاجروا من قبل إلى المنطقة قادمين السودان الشمالى – وتمكنوا من تأسيس مملكة إكسوم فى القرن الأول الميلادى[٧٠] .

وتشير الكتابات المعاصرة إلى أن قبائل عربية بأكملها ، أو بطونًا كبيرة منها ، هاجرت إلى الساحل الغربى للبحر الأحمر فى العصور السابقة على ظهور الإسلام ، مثل هجرة قبيلتى حبشات وأجعزيان ، وقد بلغ من نفوذهما الثقافى والحضارى أن عرفت بلاد الساحل الغربى فيما بعد باسم القبيلة الأولى (بلاد الحبشة) وعرفت لغة المنطقة باسم القبيلة الثانية (اللغة الجعزية)[٧١] .

ورغم أن اللغة العربية لا تمثل اللغة الأم لأى من الجماعات العرقية التسع التى يتكون منها الشعب الإريترى ، إذ تتحدث كل جماعة بلغتها المحلية ، فإن اللغة العربية هى لغة التفاهم المشترك بين معظم أفراد هذه الجماعات ، وخاصة فى مناطق السهول الغربية بالقرب من الحدود مع السودان والسهل الساحلى . ومما يزيد من أهمية اللغة العربية – كلغة للتفاهم المشترك – فى إريتريا أن نسبة المتحدثين بأكثر اللغات المحلية شيوعًا ، وهى اللغة التيجرينية ، لا تتجاوز ٤٨٪ من جملة السكان ، وتتراجع تلك النسبة إلى ٣١٪ فقط بالنسبة لثانى أكثر اللغات المحلية شيوعًا ، وهى اللغة التيجرية[٧٢] .

وقد اعترف كل من الإمبراطور الإثيوبى هيلاسيلاسى والبرلمان الإريترى

المنتخب عام ١٩٥٢ والامم المتحدة بالوضع المتميز للغة العربية فى إريتريا ، وذلك بالمصادقة على الدستور الإريترى الذى تنص مادته الثامنة والثلاثون على أن اللغتين العربية والتيجرينية هما اللغتان الرسميتان للبلاد[٧٣] . ومع ذلك فقد سعى الإمبراطور هيلاسيلاسى - بعد قيام الاتحاد الفيدرالى بين إثيوبيا وإريتريا تحت التاج الإثيوبى عام ١٩٥٢- لطمس الهوية العربية فى إريتريا ، وتجلى ذلك بفرض اللغة الأمهرية كلغة رسمية فى البلاد ، وممارسة كل أشكال القمع والإرهاب ضد الوطنيين الإريتريين الذين عارضوا هذه السياسة[٧٤] .

ورغم ما تذخر به الأدبيات من جدل نظرى حول العلاقة بين العروبة والإسلام ، فإن أحدًا لا ينكر وجود علاقة إيجابية بينهما وأن الإسلام هو أحد مكونات العروبة . ومن هذا المنطلق نلاحظ أن نصف الشعب الإريترى - على الأقل - هم من المسلمين السنة على المذهب المالكى أو الشافعى أو الحنفى[٧٥] . ويرجع دخول الإسلام إلى المنطقة إلى هجرة جماعة من أصحاب الرسول إلى الحبشة . وقد أخذ الإسلام ينتشر على الساحل الغربى للبحر الأحمر على أيدى التجار والمهاجرين العرب الذين صبغوا منطقة القرن الإفريقى بصبغة عربية إسلامية . وأدى فتح مصر إلى سرعة إسلام وتعريب منطقة إريتريا الحالية[٧٦] .

وحتى المسيحيون فى إريتريا - ويشكلون نحو نصف السكان - فهم فى معظمهم من أتباع الكنيسة الارثوذكسية ، ونسبة ضئيلة منهم تنتمى إلى الكنائس الغربية (الكاثوليكية والإنجليكانية) . وعقب استقلال إريتريا ، أعلنت الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية انفصالها عن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية[٧٧] .

ويعد تاريخ إريتريا جزءًا لا يتجزأ من التاريخ العربى فى منطقة جنوب البحر الأحمر، خاصة منذ القرن الخامس عشر حين ازدهرت ثم سقطت مملكة « ايفات » الإسلامية - وهى إحدى ممالك الطراز الإسلامى التى كانت تحيط بالهضبة الحبشية من الشمال والشرق والجنوب. وبوصول العثمانيين إلى المنطقة فى النصف الأول من القرن السادس عشر نجحوا فى طرد الاستعمار البرتغالى من المنطقة ثم تأسيس ولاية « الحبش » عام ١٥٥٥ م التى ضمت كل الأراضى الواقعة على سواحل البحر الأحمر من حدود مصر إلى خليج عدن وكذلك النوبة السفلى ومدن سواكن وحرقيقو وزيلع بل وقلعة جدة أيضًا على ساحل الحجاز. ورغم تعدد محاولات ملوك الحبشة السيطرة على إريتريا إلا أن سكانها وزعماءها المسلمين وغير المسلمين وقفوا بجانب العثمانيين ضد الأحباش مما يدل على تكون شخصية للإقليم تتجاوز الانتماء الدينى لسكانه.

وقد اكتفى العثمانيون بالسيطرة على الساحل وخففوا قبضتهم على المناطق الداخلية من ولاية الحبش حيث باتت سلطة الشيوخ والسلاطين المحليين كبيرة فى مناطق نفوذهم التقليدية. ومع انشغال الدولة العثمانية بالشئون الأوربية كانت إدارة سواكن ومصوع مسئولية والى جدة، ومع اضطراب الأحوال الاقتصادية فى جدة وتدهور الحالة الأمنية فى اليمن تولت مصر الإشراف على ولاية الحبش حتى انتقلت الولاية إلى الحكم المصرى المباشر فى عهد محمد على ومن بعده الخديوى إسماعيل، وذلك حتى نجح الإيطاليون فى الاستيلاء على إريتريا تدريجيًا خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر، الأمر الذى يوضح بجلاء أن تاريخ إريتريا كان دائمًا مرتبطًا بالتاريخ العربى فى المنطقة[٢٨٨].

ثانيًا : موقف نظام الحكم الحالى من الهوية العربية فى إريتريا

يصعب فهم موقف النظام الحاكم من قضية العروبة فى إريتريا دون الرجوع إلى تكوين النخبة السياسية الحاكمة الآن فى البلاد وكيفية وصولها إلى السلطة وأهداف سياساتها الداخلية والخارجية فيما يتعلق بقضية الهوية والانتماء ، فضلاً عن ارتباطاتها الداخلية والخارجية .

فمن الصعب الزعم بأن النخبة الحاكمة تمثل الشعب الإريترى تمثيلاً حقيقيًا وذلك لعدة أسباب : فهى فى مجملها تمثل قيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التى نجحت فى قيادة المراحل الأخيرة من الكفاح من أجل الاستقلال ، ومن ثم استطاعت بالفعل تحرير العاصمة أسمرا فى مايو ١٩٩١ ثم الانفراد بتشكيل الحكومة المؤقتة التى استمرت فى السلطة حتى إعلان الاستقلال رسميًا فى مايو ١٩٩٣، ثم تحولت تلك الحكومة المؤقتة إلى حكومة انتقالية لا تتجاوز فترة عملها أربعة أعوام (تنتهى فى منتصف ١٩٩٧) ، وظلت قيادة الجبهة الشعبية (التى تحولت لاحقًا إلى الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية) مهيمنة على تلك الحكومة الانتقالية . ونفس الأمر ينطبق على الجمعية الوطنية ، حيث تشكلت أولاً من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الشعبية ، ثم أضيف إليهم ستون عضوًا تختار نصفهم اللجنة المركزية للجبهة الشعبية ويمثل النصف الثانى مجالس الأقاليم التى ينفرد رئيس الحكومة بتعيين رؤسائها . وتعتبر الجمعية الوطنية هى السلطة التشريعية العليا خلال الفترة الانتقالية . ومع الإحجام حتى الآن عن إصدار قانون الأحزاب السياسية ، تظل الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية هى

التنظيم السياسى الوحيد المعترف بشرعيته .

ومن الممكن التسليم بأن النخبة الحاكمة تحظى بالشرعية الثورية نتيجة دورها الرائد فى إحراز النصر والاستقلال ، ولكنها قد لا تحظى بشرعية التمثيل العادل للشعب الإريترى . فمن المعروف أن الدعم والتأييد لقطاع رئيسى من المجتمع الإريترى لم يكن موجهًا لتنظيم الجبهة الشعبية خلال سنوات الكفاح المسلح ، فقد اعتاد سكان السهول الغربية من المسلمين المتحدثين العربية تأييد تنظيم جبهة التحرير الإريترية (بفصائلها المتعددة)[٧٩] . كما أنه لم يتم حتى الآن إجراء انتخابات تشريعية حرة لاختيار ممثلى الشعب فى الجمعية الوطنية ومن ثم تشكيل حكومة وطنية ممثلة لكافة الجماعات الإريترية أو على الأقل تخضع لمحاسبتها .

غير أن المثير للقلق والاستغراب معًا هو عدم مبالاة النخبة بكونها غير ممثلة للجماعات الإريترية بشكل عادل ، ودليلنا على ذلك سلوك النخبة وتصريحات رئيسها . فعند تشكيل أول حكومة انتقالية بعد الاستقلال كانت قيادة الجبهة حريصة على توزيع الحقائب الوزارية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ، إلا أنها سرعان ما أدخلت تعديلا وزاريًا أخل بذلك التوازن . فرغم زيادة عدد الحقائب الوزارية من ١٤ إلى ١٦ حقيبة ، إلا أن عدد الوزراء المسلمين تراجع من ٧ إلى ٥ وزراء فقط ، بل إن بعض الحقائب الهامة – مثل وزارة الخارجية – قد أعيد إسنادها إلى وزراء مسيحيين بعد أن كان يتولاها وزراء مسلمون[٨٠] . وعندما سئل الرئيس أسياس أفورقى عن عدم التمثيل الكافى للمسلمين فى الحكومة

رغم أنهم يشكلون ٦٠٪ من الشعب، أجاب بأن الإريتريين يتمتعون بحقوق المواطنة دون تمييز وأنه لا يمانع من أن يكون للأقلية دور متميز بحكم توافر صفات وظروف سمحت لهم بذلك فالمهم هو تشجيع المواطنين على المشاركة فى الحياة داخل البلاد[٨١].

ولا يشجع موقف النخبة الحاكمة من اللغة العربية على تعلمها أو تعزيز مكانتها، بل ربما يساهم فى عزوف الشعب تدريجيًا عن التحدث بها. فالسياسة التعليمية تقوم على التدريس باللغة الأم للطلاب فى صفوف التعليم الابتدائى، بينما يتم التدريس فى المستوتيين المتوسط والثانوى باللغة الإنجليزية مع اختيار الطالب للغة ثانية. ومع ذلك فإن كثيرًا من الآباء والطلاب فى عدد من الأقاليم يطالبون بأن يتم التدريس باللغتين العربية والتيجرينية[٨٢]. ومعنى ذلك أن النخبة تسعى لأن تكون اللغة الإنجليزية - وليست اللغة العربية - هى لغة التواصل الأولى داخل فئة المثقفين والمتعلمين، ولغة التواصل الأولى أيضًا بينهم وبين العالم الخارجى بما فيه العالم العربى. ورغم التكاليف الباهظة لهذه السياسة التعليمية وصعوبة التدريس بكثير من اللغات الأم التى لم تبدأ كتابتها إلا منذ فترة قصيرة - مما دفع وزارة التعليم لاستعمال اللغة العربية أو اللغة التيجرينية فى التدريس لمواجهة هذا الوضع - إلا أن الحكومة ماضية فى تنفيذ سياستها التعليمية.

ويتأكد الموقف السلبى من اللغة العربية مع خلو مسودة الدستور الإريترى - الذى أعدته مفوضية الدستور الإريترية عام ١٩٩٦ - من أى نص حول اللغة -

أو اللغات - الرسمية للبلاد[٨٣].

ويمكن النظر إلى هذه السياسة الرسمية فى إطار موقف النخبة من الهوية العربية بصفة عامة. إذ يصر الرئيس الإريترى أسياس أفورقى على أن إريتريا لا تنتمى إلا إلى الدائرة الإفريقية بحكم الموقع، وأنه من اللازم بناء هوية إريترية - لا عربية ولا حبشية - ذات استقلال ذاتى وإلا عاد الإريتريون لذات المشكلة القديمة التى قسمتهم عند منتصف القرن وأخرت استقلالهم أربعين عامًا كاملة[٨٤].

هذا الموقف الرسمى قد يعبر عن الحرص على بناء الوحدة الوطنية وتعزيزها، ولكنه قد يعبر أيضًا عن رغبة النخبة الحاكمة فى زعزعة الأساس الثقافى لنخبة بديلة محتملة تتكون أساسًا من معارضيها التقليديين وقد تسعى لمنافستها على السلطة والنفوذ. كما أن ذلك الموقف الرسمى قد يكون انعكاسًا لعوامل خارجية أيضًا، مثل عدم الرضا عن المواقف العربية فى مجملها من الكفاح الوطنى الإريترى عامة والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - الحاكمة الآن - خاصة، أو السعى لإغراء الدول العربية بالوقوف إلى جانب إريتريا سياسيًا واقتصاديًا أو على الأقل عدم استعدائها طالما أنها قد تصبح حليفًا فى المستقبل، أو محاولة التلويح لقوى أجنبية تسعى لمنع العرب من السيطرة الكاملة على البحر الأحمر أو الانتشار ثقافيًا فى إفريقيا.

وعلى أية حال فإن هذه السياسة تلقى معارضة شديدة من جانب المعارضة الإريترية - المحظورة حتى الآن - التى تجمع على ثنائية اللغة الرسمية فى إريتريا

باعتبار أن اللغتين العربية والتيجرينية هما اللغتان الرسميتان فى البلاد[٨٥].

ثالثًا: موقف نظام الحكم الحالى من انضمام إريتريا للجامعة العربية

لم تلعب جامعة الدول العربية دورًا رئيسيًا فى الكفاح الوطنى الإريترى، وكان موقف الجامعة من القضية الإريترية انعكاسًا صادقًا للمواقف المتعارضة والمتقلبة لمعظم الدول العربية من المسألة الإريترية. ومع ذلك فإن موقف الجامعة بلغ فى إحدى المراحل حد التأييد الكامل لكفاح الشعب الإريترى ودعوة الدول العربية إلى تقديم الدعم له. ويمكن التمييز بين أربعة مراحل فى هذا الصدد: فمنذ أواخر الأربعينات وحتى انطلاق الثورة الإريترية عام ١٩٦٢ اتسم موقف الجامعة العربية من المسألة الإريترية بالتحفظ الشديد مع الميل لتأييد حق تقرير المصير للشعب الإريترى قبل تطبيق القرار الفيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا عام ١٩٥٢، ثم التسليم بالأمر الواقع بعد تطبيقه ودعوة الدول العربية لتوثيق علاقاتها مع إثيوبيا. ومنذ انطلاق الثورة وحتى منتصف السبعينات اتسم موقف الجامعة بالصمت والتجاهل، إذ لم تدرج القضية الإريترية على جدول أعمال الجامعة فى تلك الفترة استجابة لرغبة الدول الإفريقية الأعضاء فى الالتزام باعتبارات التضامن الإفريقى خاصة بعد إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣. ومنذ منتصف السبعينات بدأ موقف الجامعة يتحول تدريجيا باتجاه تأييد ودعم القضية الإريترية حتى بلغ ذروته فى أوائل الثمانينات، ففى عام ١٩٧٥ ندد مجلس وزراء الإعلام العرب بالسياسة الإثيوبية تجاه الشعب

الإريترى «الشقيق» وطالب بالضغط على إثيوبيا كى تعترف بحق الإريتريين فى تقرير المصير والاستقلال، وفى عام ١٩٨٠ قرر مجلس الجامعة تأييد كفاح شعب إريتريا وتقديم كافة المساعدات الممكنة له ومساندته فى تحقيق أهدافه الرئيسية ودعوة الأمانة العامة للجامعة للتعاون مع القوى والجبهات الوطنية الإريترية لتوحيد فصائلها، كما قرر مجلس وزراء الصحة العرب دعم الخدمات الصحية للثورة الإريترية. ثم سيطر الصمت مرة أخرى على موقف الجامعة من القضية الإريترية طوال الثمانينات[٨٦].

ومع ذلك فإن قضية العروبة فى إريتريا لا تتوقف على موقف الجامعة العربية من القضية الإريترية. ومما يؤكد ذلك أن إقرار البرلمان الإريترى عام ١٩٥٢ بأن اللغة العربية هى إحدى اللغتين الرسميتين فى إريتريا والنص على ذلك فى الدستور جاء فى ظل غياب عربى كامل فى ذلك الوقت، بل فى ظل معارضة إثيوبيا وأنصارها من القوى الدولية. وعندما انطلقت الثورة فى إريتريا أكد برنامج جبهة التحرير الإريترية بوضوح أن الثورة الإريترية جزء لا يتجزأ من الثورة العربية[٨٧]. وتقدم رئيس المجلس المركزى واللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الإريترية – قوات التحرير الشعبية بطلب إلى مؤتمر القمة العربى المنعقد فى فاس بالمغرب عام ١٩٨١ لقبول إريتريا عضوًا مراقبًا فى جامعة الدول العربية، تمهيدًا لعضويتها الكاملة بعد الاستقلال، وتقرير دعم مالى ثابت للثورة، وتبنى القضية الإريترية سياسيًا فى المحافل الدولية[٨٨].

أما الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا الحاكمة الآن فكانت تتبنى موقفًا أكثر

تحفظًا فيما يتعلق بانضمام إريتريا للجامعة العربية . ففى ظل الحكومة الإريترية المؤقتة (٩١- ١٩٩٣)، قررت إريتريا إرجاء موضوع انضمامها للجامعة العربية حتى يخضع للبحث والدراسة باعتباره ليس من الموضوعات الملحة فى المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد ، والتى تسير فيها وفق قوانين مؤقتة[٨٩] أما بعد الاستقلال فقد أخذ موقف الحكومة الإريترية يتبلور باتجاه رفض انضمام إريتريا للجامعة العربية . وينطلق هذا الموقف من عدة اعتبارات أهمها ما يلى :

١- أن التوازن الطائفى فى إريتريا دقيق ، حيث يتكلم المسلمون الإريتريون اللغة العربية فى حين لا يتكلمها معظم المسيحيين ، وبالتالى فإن انضمام إريتريا للجامعة العربية سيكون عامل فرقة داخلية وسيثير حساسيات لها جذورها التاريخية[٩٠] .

٢- يرى الرئيس الإريترى أسياس أفورقى أنه من غير الواقعى ، بل من الخطأ ، القول بأن الدول العربية هى صورة لوطن جامع واحد ، حيث يرى أن الدول العربية لها أنظمة سياسية متعددة ومصالح متباينة وارتباطات متفرقة مع الخارج ، لذلك ينبغى الحديث عن علاقات إريتريا مع كل دولة عربية على حدة[٩١] .

٣- تردد إريتريا منذ الاستقلال أن المنظمات الدولية العالمية أو القارية - مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية - تفتقر إلى الفاعلية والقدرة على تحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها ، وأصبحت مجرد محافل التقاء واجتماعات لا طائل من ورائها ، وأن عليها أن تفسح المجال أمام منظمات

أكثر فاعلية وأقدر على معالجة المشاكل الإقليمية والتنسيق بين أعضائها، مثل منظمة الإيجاد[٩٢].

هذه هى الاعتبارات المعلنة وتظل هناك أسباب واعتبارات أخرى مفترضة لرفض إريتريا الانضمام للجامعة العربية. من هذه الاعتبارات ما سبق أن ذكرناه بشأن موقف النظام الحاكم الحالى من الهوية العربية فى إريتريا ودوافعه الداخلية والخارجية، وكذلك رغبته المعلنة فى الالتزام بسياسة الحياد الإقليمى، مع ما قد يعنيه ذلك من إقامة علاقات مع إسرائيل تتكافأ مع علاقاته بالدول العربية[٩٣].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
جامعة الدول العربية

المطلب الثانى : العلاقات الإريترية - العربية

يصعب الحديث عن علاقة إريترية – عربية واحدة ، حيث إن المكون الإريترى فى العلاقة لا يعبر عن كيان واحد ، وكذلك المكون العربى . فخلال مرحلة الكفاح الوطنى تشكلت عدة جبهات إريترية لقتال المستعمر الإثيوبى ، وانشقت بعض هذه الجبهات على نفسها . وبلغ التعارض فى توجهات تلك الجبهات حد الاقتتال فى الميدان . وببلوغ مرحلة التحرير الكامل (مايو ١٩٩٣) كانت الخريطة السياسية الإريترية تتكون من الجبهات التالية : الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ، جبهة التحرير الإريترية – القيادة المركزية ، جبهة التحرير الإريترية – المجلس الوطنى ، جبهة التحرير الإريترية – المجلس الثورى ، حركة الجهاد الإسلامى الإريترية ، الحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا . وجميع هذه الجبهات معارضة الآن للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (الشعبية سابقًا) الحاكمة الآن[٩٤] .

وعلى الجانب العربى ، لم يكن للدول العربية موقف واحد من القضية الإريترية خلال مرحلة الكفاح الوطنى ، ولا من الدولة الإريترية بعد استقلالها رسميًا فى مايو ١٩٩٣، بل كانت تتعدد المواقف بتعدد الدوافع والمحددات . وبصفة عامة لعبت مجموعة من المحددات الدولية والإقليمية والأيديولوجية أدوارًا حاسمة فى سياسات ومواقف الدول العربية تجاه القضية الإريترية ثم الدولة المستقلة . فقبل التحرير تمثلت تلك المحددات فى الحرب الباردة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى ، والصراعات العربية – العربية ، وعلاقات

الدول العربية مع إثيوبيا (خاصة دول حوض النيل والدول المجاورة لإثيوبيا والدول العربية الإفريقية)، والالتزام المبدئى القومى العربى أو الإسلامى.

أما بعد الاستقلال، فقد تراجع أثر كل من المحدد الدولى ومحدد العلاقة مع إثيوبيا، كما تراجع إلى حد ما أثر كل من الصراعات العربية - العربية والالتزام الأيديولوجى. وفى المقابل برزت محددات جديدة مثل المصالح الاقتصادية المحتملة فى إريتريا، ومواقف الحكومة الإريترية وسياساتها تجاه الدول العربية والجامعة العربية والقضايا العربية الكبرى، لا سيما الصراع العربى - الإسرائيلى والأمن الإقليمى والاستقرار السياسى.

أولاً: العلاقات الإريترية - العربية فى مرحلة الكفاح الوطنى الإريترى

تميزت المواقف الإريترية بصفة عامة بدرجة عالية من الوضوح والثبات، فكانت الجبهات الإريترية ترفع شعار الاعتماد على الذات مع الترحيب بالمساعدات المادية النقدية والعينية من الدول المتعاطفة مع الكفاح الإريترى، لا سيما الدول العربية التى تدفعها عوامل ثقافية واستراتيجية لدعم ذلك الكفاح.

أما المواقف والسياسات العربية فقد اتسمت فى مجملها بالتقلب الشديد - الذى كان يصل أحيانًا إلى درجة التحول من النقيض إلى النقيض - وعدم الفاعلية. فمن بين كافة الدول العربية التى كان لها دور وتأثير نسبى فى القضية الإريترية، لم تثبت سوى سوريا والعراق والصومال فى التأييد الدائم ماديًا

ومعنويًا للثورة الإريترية. فقد غلبت كل من سوريا والعراق الالتزام المبدئى القومى العربى على ماسواه من محددات. فقد كانت سوريا هى أول قطر يقدم دعمًا عسكريًا يعتد به للثورة الإريترية، وقامت بتدريب المئات من الشباب الإريترى فى معاهدها العسكرية والتعليمية عمومًا، وظلت منذ عام ١٩٦٣ تعترف بشرعية النضال الإريترى. وكذلك اعترفت العراق رسميًا بعد عام ١٩٦٨ بالثورة الإريترية واستمرت تقدم لها دعمًا ماديًا وعسكريًا يعتد به. وكان للدعم السورى والعراقى أثر كبير فى نجاح الثوار الإريتريين فى تحرير معظم الأراضى الإريترية خلال عامى ٧٦ و ١٩٧٧.وتميز الدور السورى باحتضانه تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (الحاكمة الآن) الذى انشق عن جبهة التحرير ومنحه فرصة العمل من دمشق والاتصال بمختلف الحركات العربية. أما الصومال فقد اشتركت مع الثورة الإريترية فى مواجهة عدو واحد، لذلك أقامت فور استقلالها جمعية الصداقة الصومالية الإريترية التى تحولت إلى مكتب يمثل الثورة الإريترية، فكانت الصومال فى الواقع أول بلد يعترف بمشروعية الكفاح الإريترى[٩٥].

ورغم عدم ثبات مواقف كل من السودان واليمن تجاه القضية الإريترية، إلا أن كلا منهما قام ببعض أكثر الأدوار فاعلية فى مساندة الثورة الإريترية فى مراحل محددة من النضال، لا سيما فى المرحلة الأخيرة التى شهدت دعمًا ماديًا ومعنويًا من جانب السودان - بعد ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩- للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وسماح اليمن لقوات الجبهة باستخدام بعض الجزر

الصغيرة التابعة لها فى البحر الأحمر كقواعد لانطلاق عملياتها ضد القوات الإثيوبية فى إريتريا .

أما بقية الدول العربية ذات الدور والتأثير النسبى فى القضية الإريترية فقد غيرت مواقفها مرة واحدة على الأقل خلال مرحلة الكفاح الوطنى . فالدول التى كانت تدعم الثورة الإريترية قبل سقوط الإمبراطور هيلاسيلاسى عام ١٩٧٤ باعتبارها ثورة تقدمية ضد نظام شبه إقطاعى مختلف أصبحت تدعم بشكل أو بآخر النظام الإثيوبى الماركسى منذ عام ١٩٧٧ فى مواجهة الثورة الإريترية . وفى المقابل فإن وصول النظام الماركسى إلى الحكم فى أديس أبابا شجع دولًا أخرى على زيادة دعمها للثورة الإريترية زيادة ملموسة للغاية . وتمثل كل من ليبيا واليمن الجنوبى المجموعة الأولى من الدول ، بينما تمثل مصر والسعودية المجموعة الثانية . هذه المواقف المتباينة تعكس الالتزامات الأيديولوجية المتباينة من جانب نظم الحكم فى تلك الدول خلال فترة السبعينات ، كما أنها تعكس فى الواقع مواقف تلك النظم من النظامين اللذين تعاقبا فى السلطة فى إثيوبيا أكثر مما تعكس المواقف تجاه الثورة الإريترية ذاتها ، مما يشير إلى غياب الالتزام المبدئى بتأييد القضية الإريترية . ولا يخفى أن هذه المواقف العربية كانت تعكس فى جانب منها تحالفات الدول العربية بطرفى الحرب الباردة فى ذلك الوقت ومواقفهما من القضية الإريترية[٩٦] .

أما أثر الصراع العربى - العربى على القضية الإريترية فكان بارزًا خلال فترة الستينات ، فيقول أحد مسئولى العمل السياسى الخارجى فى الثورة الإريترية :

« عندما يتوجه وفد إريترى إلى الملك فيصل ملك السعودية عام ١٩٦٦ لشرح القضية كان هناك من يقول للملك إن الثورة شيوعية أو ناصرية أو بعثية ، هذا جعل السعودية تتردد فى دعم القضية الإريترية ، وكما يقال للسعودية هكذا يقال أيضًا لسوريا عن ارتباطات الثورة بالدول المحافظة كالسعودية وغيرها من دول الخليج ، ونفس الحال ينطبق على مصر حين يقال عن بعثية الثورة أو سعوديتها »[٩٧] . ورغم أنه من الممكن الزعم بأن هذه الخلافات العربية – العربية قد دفعت الأنظمة العربية للتنافس فى مديد العون للثورة الإريترية والتسابق على ضمان ولائها لها ، إلا أنه لا يوجد دليل على ذلك .

وبصفة عامة كانت الدول العربية الآسيوية أكثر حرية فى صياغة مواقف وسياسات مؤيدة للثورة الإريترية من الدول العربية الإفريقية ، خاصة بعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية التى يقضى ميثاقها باحترام حدود الدول الراهنة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء . ورغم أن الميثاق لا يفرض على الدول الأعضاء فى الواقع سوى التزام أدبى باحترامه ، إلا أن بعض الدول العربية الإفريقية كان عليها التزام أدبى مضاعف نتيجة دورها الرائد على الساحة الإفريقية ، ومن هذه الدول مصر والجزائر ، إذ اتبعت مصر خلال الستينات خطًا سياسيًا التزمت فيه بعدم مساندة حركات التحرير الإريترية عسكريًا والدعوة إلى حل المشكلة بالطرق السلمية فى إطار إثيوبيا الموحدة[٩٨] . ومع ذلك فإن هناك دوافع أخرى وراء بعض المواقف غير الداعمة للثورة الإريترية . فبالنسبة للجزائر مثلاً ، فإن موقفها السلبى من القضية الإريترية لا يعود فقط لالتزامها

بدبلوماسيتها الإفريقية، بل إنه يعزى أيضًا للدعم المستمر من جانب إثيوبيا لموقف الجزائر فى الصحراء الغربية. كما أن مصر ظلت حريصة طوال الستينات والنصف الأول من السبعينات على دعم إثيوبيا للموقف العربى فى الصراع العربى - الإسرائيلى أو على الأقل تحييدها. وفى الثمانينات تراجع الموقف المصرى عن تأييد الثورة الإريترية حرصًا على تخفيف التوتر الذى ساد العلاقات المصرية - الإثيوبية خلال النصف الثانى من فترة حكم الرئيس السادات، والحفاظ على علاقات ودية مع دول حوض النيل[٩٩]. أما السودان فقد ظل يتحمل العبء الأكبر فى مساندة الثورة الإريترية، خاصة مع وجود نحو نصف مليون لاجئ إريترى على أراضيه. وأدى الدعم الكبير الذى قدمته الحكومة السودانية منذ عام ١٩٨٩ لفصائل الثورة الإريترية - خاصة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا - إلى إحراز النصر النهائى فى مايو ١٩٩١. ومع ذلك فإن موقف السودان من القضية الإريترية كان دائمًا مرتبطًا بالعلاقات السودانية - الإثيوبية المتوترة فى معظم الأحيان، خاصة مع تورط إثيوبيا فى دعم متمردى جنوب السودان[١٠٠].

وإجمالاً فإن الدعم العربى للقضية الإريترية كان هامًا، ولكن شابه بعض السلبيات أهمها:

١- أن المساعدات العربية لم تصل إلى المستوى المطلوب والتحدى الكبير الذى واجهته الثورة الإريترية، خاصة فى ضوء امتناع القوى الكبرى ومعظم دول العالم عن تأييدها. فوفقًا لأحد زعماء الثورة الإريترية قدمت الدول العربية

مجتمعة حتى عام ١٩٧٧ مبلغًا لا يتجاوز ١٢ مليون دولار لجميع فصائل الثورة الإريترية[١٠١].

٢- أن الدول العربية لم تساند فى عمومها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إما لهدف قومى أو لهدف إسلامى، فكان الدعم العربى يتوجه أساسًا للفصائل ذات التوجه العربى أو التنظيم الإريترى الموحد ذى التوجه الإسلامى المعتدل[١٠٢].

٣- أن الدعم السياسى العربى لم يرق فى أحسن أحواله إلى المطالبة باستقلال إريتريا. وكان أقصى ما وصل إليه ذلك الدعم هو مساهمة الرئيس القذافى بطرح القضية الإريترية عام ١٩٧٣ فى اجتماعات القمة الإفريقية فى أديس أبابا ومطالبته بحق تقرير المصير للشعب الإريترى، وتصريح الرئيس صدام حسين بأن العراق مع إرادة الإريتريين كشعب إلى المدى الذى يختارونه وأنه يساعدهم فى كل المجالات بحسب الاقتدار[١٠٣]. أما ذروة الموقف المصرى فكان تأييد السادات الصريح لثورة إريتريا وحقها فى الحكم الذاتى[١٠٤].

ومع ذلك فإن إثيوبيا ظلت تستخدم ورقة الدعم العربى للترويج لموقفها على الساحة الدولية، فكانت تزعم أن هذه المساعدات المادية والعسكرية التى تقدمها الدول العربية إلى الحركة الانفصالية فى إريتريا هى العامل الأساسى فى تفجير الوضع فى ذلك الإقليم، وأنه رغم قيام إثيوبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فإن المساعدات العربية للحركة الانفصالية قد تزايدت بهدف تحقيق الاستراتيجية العربية المتمثلة فى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية عن طريق انتزاع

إريتريا من إثيوبيا وتحويلها إلى دولة عربية[١٠٥].

ثانيا : العلاقات الإريترية – العربية بعد استقلال إريتريا

بانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة زال أثر الاستقطاب الدولى على العلاقات العربية – الإريترية ، رغم بداية ظهور ظلال للتنافس الأمريكى – الفرنسى فى إفريقيا على تلك العلاقات ، خاصة بعد الدور البارز الذى لعبته فرنسا فى احتواء أزمة جزر حنيش بين إريتريا واليمن . وبقيام علاقات ممتازة بين إثيوبيا ومستعمرتها السابقة إريتريا انتهت المعادلة الصفرية التى كانت تمنع أية دولة من إقامة علاقات جيدة مع كل من إثيوبيا وإريتريا فى آن واحد . وبتحول النمط العام للعلاقات العربية – العربية من حالة تشبه الاستقطاب إلى حالة تقترب من وجود خط عام تدور حوله مواقف معظم الدول العربية فى القضايا الكبرى مع ترك القضايا الأخرى للتنافس المصلحى أو الأيديولوجى ، انتهت المعادلة الصفرية التى كانت تمنع الفصائل الإريترية (دولة إريتريا حاليًا) من إقامة علاقات جيدة مع جميع الدول العربية ، بل إن بعض الدلائل يشير إلى أن الخلافات العربية – العربية قد تدفع الأنظمة العربية للتنافس فى إقامة علاقات جيدة مع الدولة الإريترية ، والمثال البارز على ذلك هو التنافس السودانى – المصرى . فبينما تكفلت السودان بنفقات عملية الاستفتاء على استقلال إريتريا بين مئات الآلاف من اللاجئين الإريتريين فى أراضيه ، فإن مصر ساهمت نقدًا فى تكاليف إجراء الاستفتاء داخل إريتريا . وبينما كانت مصر من أولى الدول التى اعترفت رسميًا بدولة إريتريا ، فإن السودان كان أول دولة تفتتح سفارة لها

فى أسمرا ويزور رئيسها دولة إريتريا المستقلة ، حيث قام الفريق البشير بمشاركة الإريتريين احتفالاتهم بالاستقلال فى يوم إعلان قيام الدولة ، وفى اليوم التالى قام الرئيس مبارك بزيارة أسمرا للمشاركة فى احتفالات الاستقلال رغم مشاركة وفد مصرى رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية فى احتفالات إعلان الاستقلال[١٠٦] . والأكثر من ذلك هو أن بعض الدبلوماسيين المصريين رفيعى المستوى يعتبرون التدهور الأخير فى العلاقات السودانية - الإريترية خسارة لمصر[١٠٧] .

وتتعامل جميع الدول العربية تقريبًا مع دولة إريتريا المستقلة على أسس مصلحية ، ويصعب التدليل على عكس ذلك حتى بالنسبة للدول العربية التى ترفع أنظمتها شعارات أيديولوجية ، سواء كانت تلك الشعارات قومية عربية (كليبيا والعراق وسوريا) أو إسلامية (كالسعودية والسودان) . فكل من ليبيا والعراق منشغل بالحصار المفروض عليه ، وحتى التوتر الذى شاب العلاقات السورية - الإريترية فإنه نتج عن الزيارة التى قام بها أسياسى أفورقى - أمين الحكومة الإريترية المؤقتة آنذاك - للعلاج فى إسرائيل ، حيث أصدرت سوريا بيانًا مقتضبًا استنكرت فيه تلك الزيارة[١٠٨] . أى أن ذلك التوتر لم ينتج عن إصدار سوريا على التزام الحكومة الإريترية بأيدولوجية معينة . ورغم التوتر الذى شاب أيضًا العلاقات السعودية - الإريترية قبيل الاستقلال ، نتيجة علاقة المملكة بالفصائل الإريترية المناوئة للجبهة الشعبية الحاكمة التى اعتقل بعض أفرادها وأغلقت مكاتبها فى الرياض وما صاحب ذلك من اتهام أسياسى أفورقى السعودية بأنها تعمل على ضرب الثورة الأريترية فى الصميم وتحاول استخدامها فى تحقيق مصالحها ، فإنه سرعان ما انفرجت هذه العلاقات بعد إعلان استقلال

إريتريا[١٠٩]، وتبودلت التصريحات الإيجابية من الجانبين وأغلقت مكاتب فصائل المعارضة الإريترية فى المملكة وتم ترحيل بقايا عناصرها، وتوجت تلك العلاقات بزيارة الرئيس أفورقى للمملكة (يوليو ١٩٩٣) والتى نتج عنها مساهمة صندوق التنمية السعودى ورجال الأعمال السعوديين فى مجال الاستثمار فى إريتريا.

أما فيما يتعلق بالسودان، فقد درجت الحكومة الإريترية منذ ديسمبر ١٩٩٣ على اتهام الحكومة السودانية بتأييد أعمال التخريب التى تقوم بها جماعة الجهاد الإسلامى الإريترية من قواعد لها فى الأراضى السودانية، وتدريب أفرادها وآخرين من جنسيات أخرى فى معسكرات تدريب بالقرب من حدود السودان مع الدول المجاورة، كما تتهم الحكومة الإريترية الحكومة السودانية بمضايقة اللاجئين الإريتريين فى أراضيها من خلال القيام بحملات تفتيش غير قانونية وتعريض ممتلكاتهم للأضرار. وفى المقابل اتهمت الحكومة السودانية الحكومة الإريترية بتدريب مئات الأفراد من المعارضة السودانية فى أراضيها لقلب نظام الحكم السودانى. وبلغ التدهور فى العلاقات بين البلدين حد قطع العلاقات الدبلوماسية فى نهاية عام ١٩٩٤[١١٠]. وفى الواقع فإن هذا التطور المفاجئ فى العلاقات بين البلدين أتى عكس كافة التوقعات بهذا الشأن. فعندما تحول السودان إلى المشروع الإسلامى مع حكم البشير توثقت علاقاته بالجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، واستطاع النظام السودانى بحصافة سياسية أن يوازن بين الأيديولوجية الإسلامية التى ترفضها حكومة أسمرا وبين توثيق العلاقات بها، حتى انتهى إلى إقامة علاقات ممتازة معها[١١١]. بل إن الدور

الرئيسى الذى لعبه النظام السودانى الحالى فى تمكين ثوار إريتريا وإثيوبيا من إلحاق الهزيمة بنظام منجستو فى أديس أبابا وإسقاطه - لدرجة أن الفاتح عروة رئيس المخابرات السودانية قد دخل العاصمة الإثيوبية بطائرته وعلى متنها معه ميليس زيناوى وأسياسى أفورقى لتسلم الحكم فى إثيوبيا - دفع الكثيرين للتنبؤ بقيام محور استراتيجى إقليمى يضم إريتريا وإثيوبيا والسودان»[١١٢].

وفى الحقيقة فإن كثيرًا من أسباب التوتر فى العلاقات بين إريتريا وبعض الدول العربية يعود إلى السياسة الخارجية الإريترية على المستوى الإقليمى، مع التسليم بأن بعض الممارسات العربية كانت مشجعة على استفحال ذلك التوتر. فالقرار الإريترى الخارجى يأخذ النهج الانفعالى تجاه كثير من المشاكل والخلافات الإقليمية، ويتسم بالغموض والحدة فى كثير من المواقف دون مبررات واضحة، وفى كثير من الأحيان يتميز القرار الإريترى الخارجى بالتردد وعدم الحسم والتناقض فى كثير من المواقف بل والتراجع والاعتذار، وتسعى القيادة الإريترية لاستغلال التناقضات الإقليمية والاقتراب بشدة من القوى العالمية - خاصة الولايات المتحدة - ولعب دور إقليمى يتجاوز فى كثير من الأحيان قدرات إريتريا وإمكاناتها، وذلك بالتنسيق مع إثيوبيا ومن خلال منظمة الإيجاد»[١١٣].

وفيما يتعلق بالعالم العربى، فإن هذه السياسة الخارجية ظلت تمثل مخاطر فعلية أو محتملة أكثر مما قدمت من الفرص. فبعد مرور أقل من خمسة أعوام من استقلال إريتريا، فإن علاقاتها مع كثير من الأقطار العربية - خاصة تلك المرتبطة بها جغرافيًا وتاريخيًا - تتسم بدرجات متفاوتة من التوتر وعدم الثقة. إذ

هددت إريتريا السلامة الإقليمية لدولتين عربيتين (اليمن وجيبوتى) ، وتدخلت بشكل سافر فى الشئون الداخلية لدولة أخرى على نحو يهدد الاستقرار السياسى والأمن الداخلى فيها (السودان) ، وتجاهلت الصراع العربى الإسرائيلى فأقامت علاقات ممتازة مع إسرائيل . وتعارضت مواقفها بشأن تسوية الأزمة الصومالية مع مواقف دول عربية (خاصة مصر) ، ومن المحتمل أن تمثل مشاريعها الاقتصادية الطموحة على بعض روافد نهر النيل خطرًا على الأمن المائى لدولتى الحوض العربيتين (السودان ومصر) ، خاصة فى ظل غياب اتفاقات تنظيم إقامة مثل هذه المشاريع ، وكذلك من المحتمل أن تمثل فكرة إقامة كونفيدرالية بين دول القرن الإفريقى - والتى تتبناها إريتريا فى الوقت الحالى - خطرًا جزئيًا على الجامعة العربية ، خاصة إذا نظرنا إلى هذه الفكره باعتبارها جزءًا من مجموعة مشروعات إقليمية تسعى لتمزيق الوطن العربى (الشرق الأوسطية ، والمتوسطية) .

وتعد أزمة حنيش التى ثارت فجأة بين اليمن وإريتريا فى نهاية عام ١٩٩٥ مؤشرًا واضحًا على استعداد إريتريا لاستخدام القوة العسكرية على نطاق واسع فى علاقاتها الخارجية . ورغم التعارض الشديد بين روايتى كل من طرفى الأزمة حول حقيقة ما جرى فيها ، فإن الثابت هو أن إثارة الأزمة بهذه الطريقة كان أمرًا بعيد الاحتمال ويمكن تجنبه ، إذ إنه يتعارض مع حقائق الدعم والمساندة السياسية والمادية الذى قدمته اليمن للثورة الإريترية طوال ربع قرن ، وعمق التداخل الاجتماعى بين شعبى البلدين ، وإمكانية ترسيم الحدود البحرية بالطرق السلمية سواء بالتفاوض الدبلوماسى أو التحكيم الدولى . وعلى أية حال ، فإن

اتفاق اللجوء إلى التحكيم الدولى الذى وقعه البلدان بوساطة فرنسية فى مايو ١٩٩٦، ثم مشارطة التحكيم التى وقعاها فى أكتوبر ٩٦، يمكن أن يمثلا أساسًا جيدًا لحل الأزمة ومن ثم تحسين العلاقات بينهما[١١٤].

وإذا ثبتت بالفعل مزاعم جيبوتى بشأن الاعتداء الإريترى المسلح عليها فإن ذلك يمثل مثالاً آخر على إقدام إريتريا على استخدام القوة العسكرية فى علاقتها بدولة عربية أخرى. إذ اتهمت جيبوتى القوات الإريترية بفتح نيران مدافعها لمدة ٤٠ دقيقة فى اتجاه الحدود الجيبوتية يومى السادس عشر والسابع عشر من إبريل ١٩٩٦ ولم يسفر القصف عن خسائر فى الأرواح[١١٥]. وفى المقابل فإن الرئيس الإريترى أسياسى أفورقى اتهمها بالخضوع للضغوط اليمنية، المتمثلة فى تقديم الرشاوى والتضليل الإعلامى والزعم بأن الإريتريين راغبون فى اقتطاع جزء من أراضى جيبوتى، واستغلال انشغال إريتريا بنزاعها مع اليمن فى أرخبيل حنيش - زقر ومحاولة إثارة نزاع مفتعل بهدف تحقيق مكاسب فى «زحمة المولد»[١١٦]. ويتصل هذا النزاع بمحاولات العفر، الذين يقطنون جنوب إريتريا وشمال جيبوتى وشرق إثيوبيا، تأسيس دولة عفر الكبرى، وهو ما تعارضه وتقاومه الدولتان. وفى الواقع فإن هذا الحادث - أو هذه المزاعم - تخالف الاتجاه العام فى العلاقات بين الدولتين، إذ وقعت الدولتان اتفاق صداقة وتعاون يمثل المجالات الأمنية والثقافية والاقتصادية تعهدت فيه كل منهما بعدم تشجيع أعمال مناوئة للطرف الآخر من حدودها، كما تبودلت الزيارات الرسمية على أعلى مستوى بينهما، ولم تقم إريتريا بدور الوساطة بين حكومة جيبوتى وجبهة استعادة الوحدة والديمقراطية لأنها طرف غير محايد من وجهة نظر الجبهة[١١٧].

أما التدخل الإريترى السافر فى شئون السودان فهو أمر تعترف به الحكومة الإريترية ، بعكس النزاعين السابقين ، وإن كانت تحمله على وجه آخر . فقد بدأ ذلك التدخل فى إطار الجهود الإريترية لمواجهة أزمات القرن الإفريقى ومن بينها مشكلة جنوب السودان . وهذا التدخل فى حد ذاته قد يكون أمرًا محمودًا ، خاصة وأنه أتى فى إطار منظمة الإيجاد . غير أن هذا التدخل أخذ منحى آخر مع توتر العلاقات السودانية - الإريترية نتيجة لاتهام إريتريا السودان لدى مجلس الأمن بمساندة أعمال التخريب التى ترتكبها منظمة الجهاد الإسلامى الإريترية ، ثم اتهام السودان أيضًا بمضايقة اللاجئين الإريتريين ، الذين يبلغ عددهم وفق تقديرات أجنبية أكثر من نصف مليون لاجئ[١١٨] ، وعرقلة عودتهم إلى وطنهم واستخدام بعضهم ضد الحكومة الإريترية . فقد وصف وزير خارجية إريتريا الموقف السودانى من موضوع علاقة الدين بالدولة بأنه متشدد ، ثم اتهم الرئيس أفورقى الحكومة السودانية باتخاذ مواقف متقلبة وغير ناضجة فيما يتعلق بمشكلة جنوب السودان ، وبلغ هذا السلوك العدائى مداه حين قررت إريتريا تسليم السفارة السودانية فى أسمرا للمعارضة السودانية[١١٩] ويجاهر الرئيس أفورقى بأن تعاون حكومته مع المعارضة السودانية غير محدود وأنها تقدم لتلك المعارضة ما تريده الأخيرة وما تسمح به إمكانات حكومته ، وإذا احتاجت المعارضة إلى التدريب العسكرى أو السلاح فإن حكومته مستعدة لتقديم ذلك طالما كانت قادرة عليه[١٢٠] . وهو يبرر هذا الموقف ورفضه التفاوض مع الحكومة السودانية بوساطة أمريكية بأن حل أى مشكلة مع السودان يجب أن يتم من خلال مفاوضات ثنائية دون تدخل طرف ثالث ، وهو ما حاولته

إريتريا أكثر من مرة منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٤، إلا أنها وصلت لاقتناع بعدم جدوى الحوار مع «نظام الخرطوم»[١٢١].

ورغم أن إسرائيل كانت من أشد مؤيدى الحكومات الإثيوبية المتعاقبة سياسيًا وعسكريًا فى حربها ضد الثورة الإريترية[١٢٢]، فإن إريتريا المستقلة تقيم الآن علاقات جيدة مع إسرائيل، ويعتبر رئيسها أن سياسة بلاده فى الشرق الأوسط متوازنة[١٢٣]، وأنه ليست لإريتريا مصلحة فى معاداة إسرائيل، بل بالعكس فإنها تسعى فى اتجاه بناء معها، ويرى أمين عام الحزب الحاكم أن علاقات بلاده بإسرائيل - التى لم تعد تمثل العدو لشعوب المنطقة - تحكمها المصالح المشتركة. وينفى المسئولون الإريتريون وجود قواعد عسكرية إسرائيلية فى إريتريا مؤكدين أن التعاون بين البلدين اقتصادى فقط. وفى المقابل فإن إريتريا تريد أن يسود السلام فى المنطقة وتتمسك بمساندة الحقوق العربية وضرورة عودتها لأصحابها[١٢٤].

وتتمسك إريتريا بضرورة حل النزاع الصومالى فى إطار إقليمى، ولذلك بادرت فى قمة منظمة الوحدة الإفريقية فى القاهرة (يونيو ١٩٩٣) باقتراح تفويض الرئيس الإثيوبى زيناوى لتمثيل المنظمة فى جهود حل المشكلة، وصدر قرار عن القمة بذلك، ثم صدر قرار مماثل عن قمة منظمة الإجاد فى سبتمبر من نفس العام. وتمسكا بالوساطة الإثيوبية عارضت إريتريا الجهود العربية، والمصرية بالذات، لحل الأزمة، فعارضت اجتماعى القاهرة (أكتوبر ٩٣، ومارس ٩٤)، فادعت أن الأول متسرع وغير ضرورى وتنقصه الحكمة والإعداد الكافى، وأقنعت الجنرال عيديد بعدم حضور الاجتماع الثانى فأعلن عيديد عدم

مشاركته فى اجتماع القاهرة من أسمرا واعتبره تدخلاً فى شئون الصوماليين وإعاقة لمحاولاتهم الرامية إلى الوفاق[١٢٥].

ومن الخطأ تصور عدم وجود جوانب إيجابية فى العلاقات العربية - الإريترية، فالجانب الاقتصادى من هذه العلاقات، خاصة بين إريتريا ومعظم دول الخليج العربية، يعد جانبًا رائدًا وواعدًا، رغم أن الرئيس الإريترى يؤكد أن علاقات بلاده مع هذه الدول لا تحكمها عقلية المتسول الذى تتحدد علاقاته بما يقدمه الآخرون له من مساعدة[١٢٦]. وقام الرئيس أفورقى بعدة زيارات للسعودية والإمارات والكويت أدت إلى نتائج اقتصادية جيدة لبلاده، كما قام رجال أعمال خليجيون بزيارات لإريتريا. وتعد مشروعات الطاقة الكهربية من أكثر المشروعات جذبًا لرءوس الأموال الخليجية. كما أن التعاون المصرى الإريترى فى مجال الزراعة والثروة السمكية آخذ فى التطور[١٢٧].

خاتمة المبحث الثانى

إن اعتراف الحكومة الإريترية بالتعددية الثقافية فى البلاد هو أمر إيجابى من منظور الحفاظ على الهوية العربية فى إريتريا ، ولا سيما المكون اللغوى فيها ، إذ إن العناصر الأخرى فى تلك الهوية يصعب - أو يستحيل - تغييرها بتدخل حكومى . إلا أن السياسات الحكومية الحالية تعتبر مشجعة على الحد من استخدام اللغة العربية ، أو على الأقل عدم تدعيمها ، فى إريتريا . ومن المتوقع أن تستمر هذه السياسات فى المدى المنظور ما استمرت النخبة الإريترية الحالية فى الحكم ، ما لم تحدث ضغوط شعبية قوية فى عكس هذا الاتجاه . ومن المهم الإشارة إلى حساسية التوازن بين الجماعات المختلفة فى إريتريا ، وحساسية النظام السياسى الإريترى حديث العهد بالاستقلال لأى تدخل فى شئونه الداخلية . لذلك فإن تحركًا عربيًا لدعم اللغة العربية فى إريتريا يجب ألا يأخذ مطلقًا شكل الضغط السياسى أو التبشير الثقافى .وقد يكون الشكل الملائم لهذا الدعم هو توفير الكتب والمعلمين والمطابع العربية وتقوية اللسان العربى لدى المتحدثين به فضلًا عن استضافة الطلاب الإريتريين فى الدول العربية . إن عدم قيام الدول العربية بهذا الحد الأدنى من العمل لدعم اللغة العربية فى إريتريا قد يعنى المساهمة فى إفقاد بلد لهويته العربية .

أما العلاقات العربية - الإريترية فمن المنتظر أن تستمر بنيتها فى صورة علاقات بين إريتريا وكل دولة عربية على حدة . وبافتراض استمرار الوضع

القائم فى إريتريا والدول العربية ، فإن هذه العلاقات مرشحة للاستمرار عند درجة التدهور القصوى مع السودان ، والارتباط عكسيًا مع علاقة إريتريا بإسرائيل بالنسبة لسوريا ، مع استمرار الجهود المتواضعة والحذرة التى تبذلها بعض الدول العربية (خاصة مصر وبعض دول الخليج) لزيادة التعاون مع إريتريا . أما العلاقات مع كل من اليمن وجيبوتى فقد تحتاج إلى فترة زمنية ليست بالقصيرة لإعادة بنائها على أساس الثقة المتبادلة والتعاون المشترك .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
جامعة الدول العربية

الهوامـــش

(١) **Africa South of The Sahara,** (London : Europa, Publication, 1995) P.367

(٢) **The Universal Almanac,** (New York : Kansas, 1996) P.183

(٣) Sandra Fullerton :" the Minefield of Land Reform : Comments on The Eritrean Land Proclamation," **African Affairs** (Oxford : Oxford university Press) vol. 95, no. 379, April 1996 , P.270

(٤) **The Statesman's Year-book,** (London : Macmillan, 1995 - 96) P.518.

(٥) مفوضية الدستور الإريترية : مسودة الدستور الإريترى ، (أسمرا : مفوضية الدستور الإريترية ، ١٩٩٦) ص ٣.

(٦) Roy Pateman : "Eritrea Takes The World Stage", **Current History;** (Philadelphia) vol. 93, no. 583, may 1994 , p. 230.

(٧) Sandra Fullerton Joiremam : Op.cit., p. 270.

(٨) Brian Hunter (editor) : **Op. cit,** p. 518.

(٩) Sandra Fullerton Joireman : **Op. cit.,** p.271.

(١٠) Africa South of the Sahara : **Op. cit.,** P.P 369 - 370.

(١١) Sandra Fullerton Joireman : **Op. cit.,** P.P 270 - 271.

(١٢) Sandra fullerton Joireman : **Op. Cit.,** P.P 273 -274.

(١٣) **Ibid, P.** 275.

(١٤) **Ibid.,** P.P.278 - 280.

(١٥) **مجلة الأمانة :** « عدد خاص : خمسة أعوام من الاستقلال : حوار صريح مع الرئيس إسياس » ، (أسمرا : الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ، العدد الرابع ، يونيو ١٩٩٦) ص ٢٤.

(١٦) م . س . : ص ٢٠.

(١٧) Sandra Fullerton Joireman: **Op. cit.,** p.281.

(١٨) مفوضية الدستور الإريترى: م. س. ذ ،، ص ١.

(١٩) م. س ،: ص ٣.

(٢٠) Roy Pateman: **Op. cit.,**, P. 372.

(٢١) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P.37

(٢٢) مفوضية الدستور الإريترية: م. س. ذ ،، ص ٥.

(٢٣) مجلة الأمانة: م. س. ذ ،، ص ١٤.

(٢٤) Sandra Fullerton Joireman: **Op. cit.,** P. 283.

(٢٥) David Pool: " Eritrean Independence: The legacy of The Derg and The Politics of Reconstruction." **African Affairs,** (London: Oxford university Press, vol. 92, no. 368, July 1993) P.P 398 - 399.

(٢٦) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P. 371.

(٢٧) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P.371.

(٢٨) مفوضية الدستور الإريترية: م. س. ذ ،، ص ص ١٠ - ١٥.

(٢٩) Sandra Fullerton Joireman: **Op. cit.,** P.P. 278 - 280.

(٣٠) Roy Pateman: **Op. cit.,** P. 230.

(٣١) **Ibid.,** P.231.

(٣٢) مجلة الأمانة: م. س. ذ ،، ص ص ١٢- ١٣.

(٣٣) م. س، ص ١٠.

(٣٤) Roy Pateman: **Op. cit.,** P. 230.

(٣٥) **Ibid.,** P.231.

(٣٦) مفوضية الدستور الإريترية: م. س. ذ ،، ص ص ٣- ٤.

(٣٧) David Pool: **Op. cit.,** P. 402.

(٣٨) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P. 371.

(٣٩) مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ص ١٥- ١٦.

(٤٠) م. س.: ص ١٦.

(٤١) Roy Pateman: **Op. cit.,**P.229.

(٤٢) David Pool: **Op. cit.,** P.P.399 - 400.

(٤٣) David Pool: **Op. cit.,** P.P. 395 - 401.

(٤٤) Africa of the Sahara: **Op. cit.,** P.229.

(٤٥) Roy Pateman: **Op. cit.,** P.229.

(٤٦) مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ٣٧.

(٤٧) David Pool: **Op. cit.,** P. 39.

(٤٨) The Statesman's Year-book: **Op. cit.,** P.P.519- 20

(٤٩) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P. 373.

(٥٠) The Universal Almanac 1996: **Op. cit.,** P.183.

(٥١) Roy Pateman: **Op. cit.,** P.229.

(٥٢) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P. 369.

(٥٣) Roy Pateman : **Op. cit.,** P.229.

(٥٤) David Pool: **Op. cit.,** 395.

(٥٥) **Ibid,**P.P 395- 396.

(٥٦) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P. 369.

(٥٧) Sandra Fullerton Joireman: **Op. cit.,** P. 278. P. 282.

(٥٨) Africa South of the Sahara: **Op. cit.,** P. 370.

(٥٩) Roy Pateman: **Op. cit.,** P.229.

(٦٠) Africa South of the Sahara: **Op. cit.**, P. 373.

(٦١) Roy Pateman: **Op. cit.**, P.229.

(٦٢) Africa South of the Sahara: **Op. cit.**, P. 369.

(٦٣) Roy Pateman: **Op. cit.**, P.229.

(٦٤) Africa South of the Sahara: **Op. cit.**, P. 370.

(٦٥) Sandra Fullerton Joireman: **Op. cit.**, P.P. 282 - 283.

(٦٦) Africa South of the Sahara: **Op. cit.**, P. 370.

(٦٧) Sandra Fullerton Joireman: **Op. cit.**, P.P. 282 - 284.

(٦٨) David Pool: **Op. cit.**, P. 402.

(٦٩) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: **إريتريا: قوى الدولة الشاملة**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة، نوفمبر ١٩٩٦) ص ١٥٢.

(٧٠) د. آمال إسماعيل شاور: إريتريا: دراسة جغرافية (فى) د. عبد الملك عوده: **إريتريا: دراسة مسحية شاملة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦) ص ١٨.

(٧١) د. السيد على فليفل: معالم التاريخ الإريترى حتى نهاية الاستعمار الإيطالى (فى) م. س. ص ٢٦.

(٧٢) **The Statesman's Yearbook**, Op. cit., P.518; John W.Right: The Universal Alamanca 1996, op. cit., P. 183.

(٧٣) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ١٥٤.

(٧٤) د. إبراهيم أحمد نصر الدين: قضية إريتريا (١٩٤١ - ١٩٦٢) (فى) د. عبد الملك عودة: م. س. ذ.، ص ٧٤.

(٧٥) تذهب بعض التقديرات إلى أن نسبة المسلمين تتجاوز نصف السكان. انظر: د. آمال إسماعيل شاور: م. س. ذ.، ص ٤٢٠ لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ٦٥.

(٧٦) د. السيد على فليفل: م. س. ذ.، ص ٢٧.

(٧٧) **Africa South of The Sahara**, op. cit., P.372

(٧٨) لمزيد من التفاصيل حول تاريخ إريتريا انظر: د. السيد على فليفل: **م. س. ذ.**، ص ص ٢٥- ٥٤.

(٧٩) Sandra Fullerton Joireman : Op. cit., P.281 .

(٨٠) قارن بين البيانات الواردة فى كل من: The Statesman's Year-book .: Op. cit., P.P 518 - 519; Africa South of The Sahara : **Op. cit.,** P. 371 .

(٨١) **صحيفة الأهرام القاهرية**، الأول من مارس ١٩٩٧، ص ٦.

(٨٢) د. عبد الملك عودة: المشكلات والقضايا الاجتماعية فى الدولة المستقلة (فى) د. عبد الملك عودة: **م. س. ذ.**، ص ص ٢٨٧- ٢٨٨.

(٨٣) مفوضية الدستور الإريترية: **مسودة الدستور الإريترى**، (أسمرا: مفوضية الدستور الإريترية، ١٩٩٦) ص ٣.

(٨٤) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: **م. س. ذ.**، ص ١٥٦.

(٨٥) إبراهيم عثمان حامد: بناء الدولة المستقلة (فى) د. عبد الملك عودة: **م. س. ذ.**، ص ٢٢١.

(٨٦) د. محمود محمد أبو العينين: مواقف وسياسات القوى الإقليمية تجاه الثورة الإريترية: ١٩٦٢- ١٩٩١ (فى) د. عبد الملك عودة: **م. س. ذ.**، ص ص ١٥٣- ١٥٥.

(٨٧) محمد عثمان أبو بكر: **أهمية اللغة العربية فى إريتريا**، بحث مقدم فى ندوة اللغة العربية فى شرق إفريقيا بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣.

(٨٨) د. محمود محمد أبو العينين: **م. س. ذ.**، ص ١٥٥.

(٨٩) د. نجوى أمين الفوال: العلاقات الخارجية للدولة المستقلة (فى) د. عبد الملك عودة: **م. س. ذ.**، ص ٢٤٤.

(٩٠) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: **م. س. ذ.**، ص ١٤٩.

(٩١) مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ٤٢.

(٩٢) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: **م. س. ذ.**، ص ١٤٩.

(٩٣) إجلال رأفت: إريتريا المستقلة والوطن العربى، **المستقبل العربى**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٨٠، ٢/ ١٩٩٤) ص ٩٧.

(٩٤) Africa South of the Sahara: **Op. cit.**, P. 371.

(٩٥) د. محمود محمد أبو العينين: **م. س. ذ.**، ص ص ١٦٤- ١٦٧؛ محمد عثمان أبو بكر: **تاريخ إريتريا المعاصر أرضًا وشعبًا**، (القاهرة: د. ن.، ط ١، ١٩٩٤) ص ٦١١، ٦١٦، ٦٢١.

(٩٦) للمزيد من التفاصيل حول مواقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من القضية الإريترية انظر:

أ. د. إجلال رأفت: السياسات الدولية تجاه الإريترية: ٦٢- ١٩٩١ (في) د. عبد الملك عودة: **م. س. ذ.**، ص ص ١٤٢- ١٤٩.

(٩٧) جميل مصعب محمود: **القضية الإريترية: دراسة نظرية وميدانية**، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠) ص ٢٧٩.

(٩٨) د. محمد رضا فودة: إريتريا: ماذا بعد الاستقلال؟، **سلسلة بحوث سياسية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد ٩٩، يوليو ١٩٩٥) ص ١٧.

(٩٩) إجلال رأفت: إريتريا المستقلة والوطن العربي، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٨٠، ٢/ ١٩٩٤) ص ٩٥.

(١٠٠) محمد عثمان أبو بكر: **تاريخ إريتريا المعاصر أرضًا وشعبًا**، م. س. ذ.، ص ص ٦١٩- ٦٢٠؛ د. محمد رضا فودة: **م. س. ذ.**، ص ١٩.

(١٠١) جميل مصعب محمود: **م. س. ذ.**، ص ص ٢٨١- ٢٨٢.

(١٠٢) إجلال رأفت: إريتريا المستقلة والوطن العربي: **م. س. ذ.**، ص ٩٥.

(١٠٣) جميل مصعب محمود: **م. س. ذ.**، ص ٣٠٣، ص ص ٢٩٩- ٣٠٠.

(١٠٤) أحمد يوسف القرعي: مصر واستقلال إريتريا، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣) ص ١٤٣.

(١٠٥) د. إبراهيم نصر الدين: مشكلات الأطراف العربية في القرن الإفريقي، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٧٤، ٤/ ١٩٨٥) ص ص ٥٥- ٥٦.

(١٠٦) د. نجوى أمين الفوال: **م. س. ذ.**، ص ٢٣٨، ص ٢٤١؛ محمد عثمان أبو بكر: **تاريخ إريتريا المعاصر أرضًا وشعبًا**، **م. س. ذ.**، ص ٦٢٠.

(١٠٧) انظر تعليق السفير مجدي حفني في: أ. د. إبراهيم نصر الدين: **الوضع الراهن في السودان**

واحتمالاته المستقبلية (ورقة عمل)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، يناير ١٩٩٧) ص ٨.

(١٠٨) د. نجوى أمين الفوال: م. س. ذ.، ص ٢٤٣.

(١٠٩) حول العلاقات السعودية - الإريترية انظر: م. س.، ص ٢٣٩؛ لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ص ١٣٩- ١٤٠؛ د. محمد رضا فودة: م. س. ذ.، ص ٣٦.

(١١٠) د. نجوى أمين الفوال: م. س. ذ.، ص ص ٢٣٨- ٢٣٩؛ مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ص ٣٨- ٤٠؛ Africa South of the Sahara: Op. cit., P.369; Roy Pateman: Op. cit.. P . 231.

(١١١) إجلال رأفت: إريتريا المستقلة والوطن العربى: م. س. ذ.، ص ٩٥.

(١١٢) تعليق السفير مجدى حفنى (فى): أ. د. إبراهيم نصر الدين: الوضع الراهن ...، م. س. ذ.، ص ٨.

(١١٣) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ص ١١٦- ١٢٠.

(١١٤) للمزيد من التفاصيل حول أزمة جزر حنيش ووجهتى نظر الطرفين فيها انظر:

حسن أبو طالب: الآثار الاستراتيجية للنزاع اليمنى - الإريترى حول أرخبيل حنيش، **دراسات فى الأمن والاستراتيجية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد ٤، العدد ٤، يوليو ١٩٩٦)؛ **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦) ص ص ١٤١- ١٤٦؛ علاء سالم: النزاع اليمنى الإريترى حول أرخبيل حنيش، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٢٤، إبريل ٩٦) ص ص ١٥٧- ١٦٠؛ محمد نور أحمد: رؤية إريترية للنزاع حول جزيرة حنيش، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦) ص ص ١٨٧- ١٨٩.

(١١٥) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ص ١٢٩- ١٣٠.

(١١٦) مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ص ٣٩- ٤٠.

(١١٧) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ص ١٣٣ ١٣٤.

(١١٨) David Pool: Op. cit., P. 394.

(١١٩) د. نجوى أمين القوال: م. س. ذ.، ص ص ٢٣٧- ٢٣٩؛ لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ١٣٧.

(١٢٠) مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ٤٠.

(١٢١) **صحيفة الأهرام القاهرية**، الأول من مارس ١٩٩٧، ص ٦.

(١٢٢) د. محمد رضا قودة: م. س. ذ.، ص ص ١٦- ١٧.

(١٢٣) مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ٣٨.

(١٢٤) د. نجوى أمين القوال: م. س. ذ.، ص ٢٤٣؛ د. محمد رضا قودة: م. س. ذ.، ص ٣٢.

(١٢٥) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ص ١٢١- ١٢٢؛ نجوى أمين القوال: م. س. ذ.، ص ص ٢٣٦- ٢٣٧.

(١٢٦) مجلة الأمانة: م. س. ذ.، ص ٤٣.

(١٢٧) لواء أ. ح. إبراهيم الهراوى إسماعيل: م. س. ذ.، ص ص ١٤٠- ١٤١؛ نجوى أمين القوال: م. س. ذ.، ص ٢٣٩- ٢٤٠.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
جامعة الدول العربية

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

(أ) الوثائق .

(١) مفوضية الدستور الإريترية : **مسودة الدستور الإريترى**، (أسمرا: مفوضية الدستور الإريترية، يوليو ١٩٩٦).

(ب) الكتب .

(٢) إبراهيم الهراوى إسماعيل : إريتريا : **قوى الدول الشاملة**، (القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة نوفمبر ١٩٩٦).

(٣) جميل مصعب محمود : **القضية الإريترية : دراسة نظرية وميدانية**، (بغداد : دار الرشيد، ١٩٨٠).

(٤) عبد الملك عودة (محرر) : **إريتريا : دراسة مسحية شاملة**، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦).

(٥) محمد عثمان أبو بكر : **تاريخ إريتريا المعاصرة أرضًا وشعبًا**، (القاهرة : د. ن. ط ١، ١٩٩٤).

(ج) المقالات .

(٦) إبراهيم نصر الدين : مشكلات الأطراف العربية فى القرن الإفريقى، **المستقبل العربى**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٧٤، ٤/١٩٨٥).

(٧) إجلال رأفت : إريتريا المستقلة والوطن العربى، **المستقبل العربى**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٨٠، ٢/ ١٩٩٤).

(٨) أحمد يوسف القرعى : مصر واستقلال إريتريا، **السياسة الدولية**، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣).

(٩) حسن أبو طالب : الآثار الاستراتيجية للنزاع اليمنى - الإريترى حول أرخبيل حنيش، **دراسات فى الأمن والاستراتيجية**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد ٤، العدد ٤، يوليو ١٩٩٦).

(١٠) علاء سالم : النزاع اليمنى - الإريترى حول أرخبيل حنيش ، **السياسة الدولية** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٦) .

(١١) محمد رضا فوده : إريتريا : ماذا بعد الاستقلال؟ **سلسلة بحوث سياسية** ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، العدد ٩٩، يوليو ١٩٩٥) .

(١٢) محمد نور أحمد : رؤية إريترية للنزاع حول جزيرة حنيش ، **السياسة الدولية** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦) .

(ب) الدوريات .

(١٣) **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) .

(١٤) حوار مع الرئيس الإريترى أسياسى أفورقى ، **صحيفة الأهرام القاهرية** ، الأول من مارس ١٩٩٧ .

(١٥) حوار مع الرئيس الإريترى أسياسى أفورقى ، **مجلة الأمانة : عدد خاص بمناسبة مرور خمسة أعوام من الاستقلال** ، (أسمرا : الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ، العدد الرابع ، يوليو ١٩٩٦) .

(هـ) أخرى .

(١٦) إبراهيم نصر الدين : **الوضع الراهن فى السودان واحتمالاته المستقبلية** ، ورقة عمل مقدمة فى حلقة نقاشية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .

(١٧) محمد عثمان أبو بكر : **أهمية اللغة العربية فى إريتريا** ، بحث مقدم فى ندوة اللغة العربية فى شرق إفريقيا بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٦.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول والمنظمات العربية

ثانيًا : مراجع باللغة الإنجليزية

(A) Articles

1- Joireman, Sandra Fullerton: The Minefield of land Reform: Comments on The Eritrean land Proclamation", **African affairs,** (Oxford: Oxford University Press, vol. 95, no. 379, April 1996)

2- Pateman, Roy: " Eritrea Takes The World Stage", **Current History,** (Philadelphia : vol. 93, no. 583, May 1994)

3- Pool, David: "Eritrean Independence: The Legacy of The Derg and The Politics of Reconstruction, **African Affairs,** (Oxford: Oxford University Press, vol. 92, no. 368, July 1993)

(B) Yearbooks

4- **Africa South of The Sahara,** 1995 (London: Europa Publication, 1995) .

5- **The Statesman's Yearbook, 1995/96** (London: Macmillan, 1995 - 96)

6- **The Universal Almanac,** 1996 (New York: Kansas, 1996)

* * *

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعات العربية